المقاتلون التونسيون في بؤر الصراعات العربية: الدوافع والمسارات

Tunisian fighters in the hotbeds of Arab conflicts: motives and paths

زينب مجدي

مدرس – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

المستخلص

لماذا تعد تونس أكبر الدول العربية تصديرا للمقاتلين الأجانب؟ وما هي الدوافع وراء تحول العديد من التونسيين إلى مقاتلين أجانب؟ وهل أحدث هؤلاء المقاتلين تأثيرا على تونس وعلى بؤر الصراعات؟ وما المسارات التي تتبعها الدولة التونسية للتعامل مع هذه الظاهرة؟ وما هي السيناريوهات المستقبلية للمقاتلين الأجانب التونسيين والعائدين منهم؟ تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على هذه التساؤلات من خلال اتباع مدخل التعقيد لجراهام تايلور، والذي يؤكد أنه في ظل تعقد الظواهر السياسية، فإنه لا يوجد عامل واحد يمكن من خلاله تفسير الظاهرة، وإنما يجب أن تتضافر عدة عوامل لتفسيرها.

وتعد ظاهرة المقاتلين الأجانب Foreign Fighters العائدين من بؤر الصراعات المسلحة في العراق وسوريا وليبيا واحدة من أهم القضايا على الساحة الإقليمية في الفترة الحالية. وتعد تونس أولى الدول التي يشملها هذا النقاش بالنظر إلى أن التونسيين يمثلون نسبة كبيرة من المقاتلين الأجانب، حيث صدرت تونس أكثر من 13000 مقاتل لسوريا والعراق، وتقوم تونس حالياً بتسلم المقاتلين وأطفالهم ونسائهم من الحكومات العربية، حيث استلمت تونس من الحكومة الليبية ٤ أطفال في ٢٠٢٠، وقامت باستلام ٥ أطفال و٣ نساء في مارس ٢٠٢١.[١]

فهذه الدولة الصغيرة والمتجانسة هي أكبر مصدر للمقاتلين الأجانب في تنظيم داعش وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، ويرجع ذلك إلى المناخ السياسي الموات للتطرف في تونس في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، حيث غضت الحكومة التونسية الطرف عن حملات تلقين الأفكار الراديكالية في المساجد والسجون، كما سمحت

الحكومة بإنشاء خيم التبشير التي تحث على الجهاد والقتال. كما لعب العفو والعام عن السجناء السياسيين والمتطرفين وتآكل البيئة الأمنية وحل جهاز المخابرات عام ٢٠١١، دورا هاما في تجنيد المقاتلين الأجانب التونسيين، بالإضافة إلى ذلك فإن الفراغ السياسي وحالة الفوضى في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي وانتشار الجماعات السلفية الجهادية في ليبيا أدت إلى إرسال التونسيين إلى هناك للتدرب على القتال.

أما عن عوامل تحول الأفراد إلى مقاتلين أجانب بعد الحراك الثوري العربي، فتؤكد العديد من الدراسات أن هذه العوامل معقدة ومتنوعة، ويمكن تقسيمها إلى نوعين من العوامل، وهما عوامل الدفع وعوامل الجذب، وعوامل الدفع هي العوامل التي تدفع المقاتلين للقتال، ومنها عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته البلاد بعد الثورة، والتهميش السياسي وقلة الفرص الاقتصادية، والتضامن مع الشعب السوري والرغبة في مساعدتهم، والفراغ الديني وقلة المعرفة بالدين الصحيح قبل الثورة، والفساد والرغبة في الأمن والسلامة الشخصية، والحرمان النسبي والمظالم الاجتماعية والانتكاس، وانفتاح المجتمع التونسي بعد الثورة، والمعاناة الشخصية والتعرض للفكر المتطرف في السجون، والرغبة في الخلاص والتطور التكنولوجي.

أما عوامل الجذب فتتمثل في الخصائص الإيجابية المتصورة والمزايا التي تغري الأفراد للانضمام بالجماعات المتطرفة، مثل جذب الجماعات الجهادية في تونس للأفراد، والمشاعر المناهضة للاستعمار، وتأثير العربة والفرص الاقتصادية التي تتيحها الجماعات المتطرفة، والرغبة في عودة الخلافة.

وقد أثر المقاتلون الأجانب التونسيون على الأوضاع الداخلية في تونس وعلى بؤر الصراع تأثيرا من الأهمية بمكان، حيث أن العائدون منهم خلفوا حالة من عدم الاستقرار في تونس نتيجة لقيامهم بعدة هجمات إرهابية، وفي بؤر الصراع انضم المقاتلون إلى الجماعات المتطرفة مثل داعش وجبهة النصرة، مما أدى إلى مساعدة داعش في الاستحواذ على الكثير من الأراضي في سوريا.

وفيما يتعلق بمسارات تعامل الدولة معهم نجد تونس تتبع النهج المحافظ في التعامل مع هذه الظاهرة، وقد مرت مسارات تعامل الدولة معها بمراحل مختلفة، ففي بادئ الأمر تجاهلت الحكومة التونسية تنظيم الجماعات الراديكالية لصفوفها وإرسال مقاتلين إلى سوريا، إلا أنها عام ٢٠١٢ أدركت أنها تواجه مشكلة حقيقية عندما نفذت الجماعات الراديكالية عمليات داخل تونس، وفي عام ٢٠١٤ بدأت حكومة مهدي جمعة بالتعاون مع

الولايات المتحدة الأمريكية وقامت بتمرير قوانين لمكافحة الإرهاب عام ٢٠١٥، كما حسنت من قدراتها الأمنية لمواجهة الإرهاب. مما دفع الراديكاليين لتحويل عملياتهم للخارج، وبعد عام ٢٠١٤ تحول التركيز نحو المقاتلين التونسيين العائدين من خارج تونس وبرز الجدال حول الآليات التي يجب التعامل بها معهم حتى عام ٢٠٢١.

أما عن السيناريوهات المستقبلية للمقاتلين الأجانب التونسيين فيمكن تقسيم المقاتلين الأجانب إلى أربع فئات، الفئة الأولى تشمل المقاتلون الأجانب الذين اختاروا البقاء في سوريا والعراق، والفئة الثانية تضم أولئك الذين سافروا لمواصلة الجهاد والقتال على مسرح آخر، سواء في دولتهم أو في دولة أخرى، والفئة الثالثة تشمل الراغبين منهم في العودة إلى بلدهم الأصلية، والفئة الرابعة تشمل أولئك الذين سيذهبون إلى ملجأ آخر غير دولتهم.

وفيما يتعلق بطرق الرحيل من بؤر الصراع وبالأخص سوريا، فإن أمام المقاتلين ثلاثة طرق هم الحدود مع لبنان والحدود مع الأردن والحدود مع تركيا، وتعد الحدود التركية السورية هي المعبر الأكثر احتمالا لعبور المقاتلين الأجانب.

وهناك سيناريوين محتملين للعائدين من المقاتلين الأجانب التونسيين، السيناريو الأول يتمثل في العودة للحياة الطبيعية في دولهم، بالنسبة لأولئك الذين لم يسافروا للانضمام لجماعات متطرفة وإنما لقتال النظام السوري ومعاونة السوريين، أما السيناريو الثاني فهو العودة إلى التطرف والانضمام لجماعات متطرفة مرة أخرى والقيام بهجمات إرهابية.

وتبحث هذه الدراسة الظاهرة من خلال التركيز على النقاط التالية:

١– لماذا تعد تونس أكثر الدول تصديراً للمقاتلين؟

٢– دوافع التحاق المقاتلين التونسيين ببؤر الصراعات المسلحة.

٣– تأثيرات التحاق المقاتلين التونسيين على الأوضاع الداخلية وعلى بؤر الصراع.

٤– مسارات تعامل الدولة التونسية مع مقاتليها.

٥– السيناريوهات المحتملة للمقاتلين التونسيين والعائدين من بؤر الصراعات المسلحة.

Abstract

Why Tunisia is the largest state which export foreign fighters? What are the motives behind the transformation of many Tunisians to foreign fighters? And did those fighters make an impact on Tunisia and the hotbeds of conflicts? And what are the Tunisian policies in dealing with this phenomenon? What are the future scenarios to those fighters? This study seeks to answer these questions by using the complexity turn to Ghraham Taylor, which confirm on the complexity of the political phenomena. (Tunisian fighters, Syria, Libya, Tunisian policies)

المقدمة

على الرغم من هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في الوقت الراهن وتراجعه في العديد من بؤر الصراع في سوريا والعراق، إلا أن المخاوف لاتزال قائمة من قيام التنظيم بهجمات من خلال مقاتليه الأجانب في دولهم الأصلية. وتعد ظاهرة المقاتلين الأجانب من أهم الظواهر التي شغلت المجتمع الدولي في العقد الأخير، فبعد اندلاع الثورات في العديد من البلدان العربية منذ عام ٢٠١٠، ونتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسي التي خلفتها الثورات، تنامت ظاهرة الراديكالية وسعى العديد من المتطرفين إلى السفر إلى بؤر الصراع خاصة في سوريا وليبيا للقتال والجهاد تلبية لدعوة الجماعات الجهادية.[٢]

والمقاتلين الأجانب وفقا لتعريف مجلس الأمن هم "أولئك الذين يسافرون أو يحاولون السفر إلى دولة أخرى غير الدولة التي يقيموا فيها أو يحملوا جنسيتها، لغرض ارتكاب، أو التخطيط، أو التحضير لأعمال إرهابية، أو المشاركة فيها، أو لتقديم أو تلقي تدريب إرهابي".[٣] وعرف ديفيد ماليت المقاتلين الأجانب بأنهم "غير مواطني دول النزاع الذين ينضمون إلى حركات التمرد أثناء الصراع الأهلي". وعرفهم سيروين مور على أنهم "المشاركون في أعمال عدائية في دول خارج إقليمهم بدافع الدين أو القرابة أو الأيديولوجية وليس بدافع مالي".

وتتعدد المهام التي يقوم بها المقاتلون الأجانب في بؤر الصراع، فبعضهم يشارك في القتال، والبعض الآخر يقوم بمهام مثل التخطيط ودعم الهجمات وإعداد الأسلحة والمواد الفتاكة والمتفجرات، وآخرون يقومون بتوفير مصادر التمويل، وهناك من يتولى الوظيفة الإعلامية، وهناك من يقوم بتوفير الطعام والسكن ومعدات الاتصال والنقل.[٤]

وتعد ظاهرة المقاتلين الأجانب ليست ظاهرة حديثة، فقبل اندلاع الثورات العربية شارك نحو ٣٠٠٠٠ مقاتل أجنبي مسلم من البوسنة وكشمير والفلبين في ١٨ صراع مختلف، ما بين البوسنة وكشمير والفلبين. إلا أن التدفق الحالي للمقاتلين بعد الثورات العربية غير مسبوق، فمنذ عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٥ سافر حوالي ٢٥٠٠٠ مقاتل أجنبي[٥] من ١٠٤ دولة إلى بؤر الصراع في سوريا والعراق. ومنذ أن أعلن تنظيم الدولة الإسلامية الخلافة في يونيو ٢٠١٤ وسافر العديد من المقاتلين إلى سوريا وليبيا والعراق للمشاركة في الجهاد.[٦] وتعد تونس أكثر الدول تصديرا للمقاتلين الأجانب من بين الدول العربية، فقد صدرت حتى أكتوبر ٢٠١٥ حوالي ٦٠٠٠ مقاتل،[٧] وصدرت حتى عام 2021 نحو 13000 مقاتل لسوريا والعراق، ولما كان عدد السكان في تونس 11.57 مليون نسمة، فإن معدل المقاتلين الأجانب من تونس يصبح ١١٢٣ مقاتل لكل مليون نسمة. ويأتي أكثر من ثلث المقاتلين الأجانب التونسيين من ثلاثة مدن، هم العاصمة تونس بنسبة ١١٪، وبنزرت بنسبة ١١٪، ومدينة التهريب الجنوبية بن بنسبة ١٥٪.[٨]

وهذا يدفع للتساؤل حول السبب في كون تونس صاحبة أعلى نسبة مقاتلين أجانب، وما هي دوافع هؤلاء المقاتلين وتأثيرهم على الأوضاع الداخلية وبؤر الصراعات، ومسارات تعامل الدولة مع المقاتلين العائدين، وما هي السيناريوهات المحتملة للمقاتلين العائدين.

وتستخدم الدراسة نظرية التعقيد Complexity Turn لجراهام تايلور لتفسير ظاهرة المقاتلين الأجانب التونسيين، حيث يؤكد تايلور في نظريته أنه لا يوجد سبب واحد مفسِّر للظاهرة السياسية، لأن الظاهرة السياسية ظاهرة معقدة، لا يمكن تفسيرها من خلال عامل واحد، وإنما يجب تضافر عدة عوامل لتفسيرها، وبالمثل لا يوجد سبب واحد يمكن أن يفسر التطرف والإرهاب، وإنما يمكن تفسيره من خلال عدة عوامل تتفاعل معًا وتؤدي إليه ، إن نظرية التعقيد تستكشف المدى الذي عنده تمثل ظاهرة المقاتلين الأجانب تدفقًا عالميًّا ناشئًا وغير متوقع، يؤدي إلى تلاشي السيطرة من قبل مؤسسات ووكالات منظومة الدول القومية.[٩]

أولاً: لماذا تعد تونس أكثر الدول تصديراً للمقاتلين؟

إن ظاهرة المقاتلون الأجانب التونسيون Tunisian Foreign Fighters (FFT) ليست ظاهرة جديدة، فقبل عام ٢٠١١ كان هناك جيلين من المقاتلين التونسيين، الجيل الأول يتكون من الجهاديين التونسيين الذين التحقوا

بطالبان في أفغانستان، أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، حيث شاركوا في الجهاد الأفغاني المناهض للسوفييت.

أما الجيل الثاني من المقاتلين التونسيين الأجانب فتكون عام ٢٠٠٣ بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، حيث سافر العديد من التونسيين للجهاد ضد الولايات المتحدة. والتواصل بين هذين الجيلين ساهم في تكوين حركة جهادية تونسية، وتطورت هذه الحركة مع التقائها بالجهاديين في أوروبا.[١٠]

وقد شارك هؤلاء المقاتلون في القتال في مالي، ولعبوا أدوراً هامة كمقاتلين أجانب في حرب البوسنة والعشرية السوداء بالجزائر والعراق، كما كانوا جزءا من شبكة الخدمات اللوجستية والتيسير والتجنيد في أوروبا، وعملوا في ميلانو وباريس وبروكسل ولندن.[١١]

إلا أنه بدءاً من عام ٢٠١١ وتحديداً بعد الثورة التونسية ظهر جيل ثالث من المقاتلين التونسيين الأجانب، وقد تم تكوينه خلال السنوات السابقة لعام ٢٠١١ في سجون تونس، من خلال الجيل الأول والثاني من المقاتلين التونسيين القابعين في السجون التونسية. ونتيجة للعفو الرئاسي عن المسجونين التونسيين خرج الجهاديين ومن تأثروا بفكرهم من السجون مما أدى إلى نشأة الجيل الثالث.

وبعد ذلك تم تعبئة المقاتلين التونسيين للتدرب في ليبيا ثم للقتال في سوريا ضد نظام الأسد، وزاد عدد المقاتلين الأجانب التونسيين بشكل كبير، وأصبحت تونس من أكبر الدول المصدرة للمقاتلين الأجانب، مما يدفع للتساؤل حول السبب في ذلك.

وفقا لتقرير الأمم المتحدة الصادر لعامي ٢٠١٥ و٢٠٢١، فإن تونس هي أكثر الدول تصديراً للمقاتلين الأجانب. فوفقا لتقرير الأمم المتحدة عام ٢٠١٥، فإن تونس هي الأكثر تصديرا للمقاتلين الأجانب في سوريا والعراق، تليها السعودية، تليها الأردن، والجدول التالي يوضح أكبر ٢٠ مصدر للمقاتلين الأجانب في سوريا والعراق:

الجدول رقم (١)

عدد المقاتلين الأجانب في سوريا والعراق

الدولة المصدرة للمقاتلين	عدد المقاتلين
تونس	٣٠٠٠ مقاتل
المملكة العربية السعودية	٢٥٠٠ مقاتل
الأردن	٢٢٠٠ مقاتل
المغرب	٢٠٠٠ مقاتل
فرنسا	١٥٥٠ مقاتل
روسيا	١٥٠٠ مقاتل
تركيا	١٣٠٠ مقاتل
لبنان	٩٠٠ مقاتل
المملكة المتحدة	٧٠٠ مقاتل
ألمانيا	٧٠٠ مقاتل
ليبيا	٦٠٠ مقاتل
أوزبكستان	٥٠٠ مقاتل
باكستان	٥٠٠ مقاتل
بلجيكا	٤٤٠ مقاتل
تركمانستان	٣٦٠ مقاتل
مصر	٣٦٠ مقاتل
قرغيزستان	٣٥٠ مقاتل
البوسنة	٣٤٠ مقاتل
الصين	٣٠٠ مقاتل
السويد	٣٠٠ مقاتل

المصدر: تشارلز ليستر، المقاتلون الأجانب العائدون: تجريمهم أم إعادة دمجهم، مركز بروكنجز الدوحة، (أغسطس ٢٠١٥)، ص٥، متاح على http://www.brookings.edu/doha ، تاريخ الاطلاع ١٨-٦-٢٠٢١.

من الجدول السابق نلاحظ ارتفاع أعداد المقاتلين الأجانب حتى عام ٢٠١٥ من الدول (تونس – المملكة العربية السعودية – الأردن – المغرب)، وانخفاضهم من الدول (السويد – الصين – البوسنة).

ووفقا لتقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام ٢٠٢١ فإن تونس هي أيضا أكثر الدول تصديرا للمقاتلين الأجانب في سوريا والعراق، تليها المملكة العربية السعودية، أما الجزائر فهي أقل عدداً مقارنة بتونس والمملكة العربية السعودية. والجدول التالي يوضح معدل مشاركة مواطني كل دولة من الدول الثلاث في القتال في العراق وسوريا:

جدول (٢)

معدل المشاركة في القتال في العراق وسوريا حتى عام ٢٠٢١

الدولة	عدد سكان الدولة	عدد مواطني الدولة المشاركين في القتال في العراق وسوريا	عدد مواطني الدولة المشاركين في القتال في العراق وسوريا لكل مليون نسمة من إجمالي عدد السكان
تونس	11.57 مليون نسمة	13000 تونسي	1123 لكل مليون نسمة
السعودية	33.7 مليون نسمة	5000 سعودي	148 لكل مليون نسمة
الجزائر	42.23 مليون نسمة	266 جزائري	629 لكل مليون نسمة

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المقاتلون الإرهابيون الأجانب: دليل لمعاهد التدريب القضائي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فيينا، (٢٠٢١)، ص٢، متاح على الرابط:

https://www.unodc.org/pdf/terrorism/FTFs_manaul_final_version_09.04.2021_AR.pdf ، تاريخ الاطلاع ١٠-٦-٢٠٢١.

من الجدول السابق نلاحظ أن تونس هي الأعلى في المشاركة في ظاهرة المقاتلين الأجانب، مما يدفع للتساؤل حول السبب في ذلك. هذا ويعد كل من الفقر والبطالة والحكم السيء والشعبوية الإسلامية عوامل شائعة في العديد من البلدان العربية، تدفع الأفراد لتبني الفكر المتطرف والراديكالية، والالتحاق بالتنظيمات الإرهابية بدافع

الجهاد والقتال، إلا أنه توجد أربعة عوامل خاصة بتونس وحدها تجعلها أكثر الدول تصديراً للمقاتلين الأجانب إلى سوريا والعراق وليبيا، وهم:

١. الحكومة التونسية: حيث قدمت الحكومة التونسية التي قادها الإسلاميون بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣ مناخاً مؤاتيا للتطرف، من خلال غض الطرف عن حملات التلقين في المساجد والسجون، فخلال هذه الفترة شهدت المساجد حملات أُجبر فيها الأئمة المعتدلون على التنحي وتم استبدالهم بجهاديين سلفيين، كما سمحت الحكومة بإنشاء خيام التبشير التي تحث على الجهاد والقتال. والأسوأ من ذلك أن وزير الشئون الدينية التونسي نور الدين خادمي دعا الشباب التونسي بنفسه من مسجد الفتح إلى الذهاب إلى سوريا والقتال.[١٢]
٢. تآكل البيئة الأمنية: فقد تم حل جهاز المخابرات في مارس ٢٠١١، مما أدى إلى تقويض جمع المعلومات الاستخباراتية.
٣. العفو العام عن السجناء: حيث قامت الحكومة التونسية بعفو عام عن السجناء السياسيين لنظام بن علي، وقد تم إطلاق سراح ٢٠٠٠ سجين سياسي، والعديد منهم لديهم خبرات قتالية في أفغانستان والجزائر والعراق، وقد لعبوا دوراً رئيسياً في تعبئة المقاتلين وتدريبهم. فعلى سبيل المثال، من ضمن المفرج عنهم أبو عياض التونسي وهو إرهابي أسس في عام ٢٠٠٠ الجماعة التونسية المقاتلة، التي أصبحت في عام ٢٠١١ جماعة أنصار الشريعة في تونس. [١٣]
٤. البيئة الفوضوية في ليبيا: حيث سمح الفراغ السياسي والفوضى في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي وانتشار الجماعات السلفية الجهادية بتعبئة المقاتلين التونسيين هناك وتدريبهم،[١٤] وإرسالهم إلى بؤر الصراع. فقد قامت جماعة أنصار الشريعة في ليبيا منذ ديسمبر ٢٠١١ بالتعاون مع جماعة أنصار الشريعة في تونس من أجل إنشاء شبكات لتدريب المقاتلين من تونس في ليبيا.[١٥]

ثانيا: دوافع التحاق المقاتلين التونسيين ببؤر الصراعات المسلحة

هناك نوعان من العوامل التي تدفع المقاتلين التونسيين للالتحاق بالجهاد في بؤر الصراع (سوريا والعراق وليبيا)، وهما عوامل الدفع وعوامل الجذب.[١٦]

١. عوامل الدفع

تعرف عوامل الدفع بأنها السمات الاجتماعية والثقافية والسياسية السلبية في البيئة الاجتماعية التي يعيش بها الفرد، والتي تساهم في دفع الأفراد الضعفاء نحو مسار التطرف والراديكالية، وهي تسمى بالأسباب الجذرية للتطرف، ومن أمثلتها الفقر والتمييز والحرمان من القوة الاقتصادية والسياسية. وتتمثل عوامل الدفع في تونس في البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية والبيئة الخارجية.[١٧] حيث توجد عوامل في البيئة الداخلية والخارجية في تونس تدفع نحو الراديكالية وهي:

- **الثورة التونسية وعدم الاستقرار السياسي**

حيث شهدت تونس حالة من عدم الاستقرار السياسي بعد الثورة التونسية التي ثارت في ديسمبر ٢٠١٠ بعدما قام مواطن تونسي بإضرام النار في نفسه، بعد رفض السلطات المحلية إعطائه تصريح، فبدأت الاحتجاجات الشعبية أولا في سيدي بو زيد ثم انتقلت لباقي البلاد، وهذه الموجة الثورية عرفت بثورة الياسمين أو الربيع العربي، وعندما أراد الرئيس التونسي السابق بن على سحق المتظاهرين رفض الجيش التونسي القيام بذلك، وأكد قائد القوات المسلحة التونسية "رشيد عمار" أن الجيش التونسي لن يطلق النار على المتظاهرين العزل.

وفي ١٤ يناير ٢٠١١ أعلن رئيس الوزراء محمد الغنوشي عن تشكيل حكومة انتقالية عقب هروب الرئيس السابق بن علي إلى المملكة العربية السعودية، وتم استبدال الغنوشي بالباجي قائد السبسي، وتم انشاء جمعية تأسيسية وطنية مكلفة بصياغة دستور جديد واعتماد مجلس تأسيسي جديد، وبرزت حركة النهضة[١٨] بوضوح كمنافس في الحياة السياسية التونسية وتحولت إلى حزب عام ٢٠١١،[١٩] وتم تشكيل حكومة ائتلافية قادها حزب النهضة الاسلامي مع حزبين علمانيين آخرين، وهما حزب التكتل وحزب التجمع من أجل الجمهورية.

وخلال المرحلة الانتقالية شهدت البلاد حالة من عدم الاستقرار السياسي، من أهم مؤشراته اغتيال شخصيات بارزة في المعارضة وهما شكري بلعيد ومحمد براهمي في عام ٢٠١٣، وتلا ذلك عدة هجمات إرهابية نفذتها القاعدة ضد قوات الأمن التونسية، مما أدى إلى تنحي حزب النهضة عن الحكم لصالح حكومة تكنوقراطية. وقد ساهمت حالة عدم الاستقرار السياسي في تونس في زيادة نشاط الجماعات الجهادية التي تعمل على تجنيد المواطنين التونسيين وخاصة الشباب لإرسالهم إلى سوريا للعمل كمقاتلين أجانب.[٢٠]

- **التهميش السياسي وقلة الفرص الاقتصادية**

كان التونسيون يأملون بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي عام ٢٠١١ بتحسن الأحوال الاقتصادية والسياسية، وكانت الآمال سائدة بين المتعلمين والشباب خاصة الذين يعانون من البطالة. وعلى الرغم من التقدم السياسي الذي تشهده تونس إلا أن الثمار الاقتصادية لم تظهر بعد، حيث ارتفعت نسبة بطالة الشباب في تونس من 29.4%عام ٢٠١٠ (قبل الثورة) إلى ٤٢٪ عام ٢٠١٢ (بعد الثورة)، مما جعل العديد من التونسيين يشعرون بخيبة أمل خاصة مع شعورهم بالتهميش في الحياة السياسية – حيث قامت الحكومة التونسية عام ٢٠١١ باستبعاد وجهات النظر السلفية والسلفيين من الحياة السياسية– التي رأوا أنها حكرا على النخب فقط، ما جعلهم يسعوا إلى فرص أفضل خارج بلدهم، منهم من فضل في الهجرة إلى أوروبا، ومنهم من سعى للانضمام إلى الحركات الجهادية لشعورهم بسمو رسالتها، وفي ذلك الوقت كان تنظيم الدولة الإسلامية يحث الشباب على الانضمام له ويروج لشكل جديد من الحكم ويدعو الشباب للقيام به. وبالتالي استعاض الشباب التونسي عن حلم الربيع العربي بحلم الخلافة.[٢١]

- **التضامن والإيثار والغيرية**

وهذا العامل متعلق بالبيئة الخارجية، حيث شعر التونسيون بالرغبة في تقديم العون والمساعدة للشعب السوري، والانضمام إليه في القتال ضد المجازر الوحشية التي يقوم بها نظام الأسد، فبسبب توافر مقاطع فيديو على الانترنت تصور الصراع والقتال في سوريا ونتيجة لانتشار مواقع التواصل الاجتماعي التي تسمح لأي شخص بالوصول إلى هذه المقاطع، تأثر التونسيون كثيرا وشعروا بالرغبة في مساعدة السوريين، ومن أمثلتهم لاعب كرة القدم التونسي "نضال السلمي" الذي تأثر بهذه الفيديوهات وانضم إلى داعش وقاتل في سوريا، وتوفي في عام ٢٠١٤.

- **الفراغ الديني**

فقبل الثورة التونسية عام ٢٠١١ كان النظام التونسي علمانيا، ولم تهتم الدولة التونسية بتدريس الدين الصحيح، وقد اشتهر بورقيبه بشربه عصير البرتقال في التليفزيون أمام المواطنين أثناء الصيام في شهر رمضان، وبالتضييق على المرأة في لبس الحجاب بالشوارع، والنتيجة هي أن أصبح نصف التونسيين أميين دينيا،

والنصف الآخر يفهمون الدين فهم غير صحيح. وبعد الثورة ونتيجة لانفتاح المجتمع التونسي ودور الحركات الجهادية فيه مع الفراغ الديني، كل ذلك شجع على تلقين الراديكاليون الشباب تفسيرات خاطئة للدين ودفعهم إلى القتال في سوريا تحت شعار الجهاد.[٢٢]

حيث أفادت استطلاعات رأي أجريت في تونس عام ٢٠١٧ أن هناك نقص في القادة الدينيين بعد الثورة في عدة مدن تونسية – خاصة مدينة قبلي بالجنوب التونسي والتي تعد من أكثر المدن التونسية تصديرا للمقاتلين الأجانب التونسيين[٢٣] – مما ساهم في نشر المعتقدات المتطرفة، فنقص المعرفة الدينية لدى التونسيين هو الذي يساعد على انتشار الأيديولوجية الراديكالية، فعندما يسعى التونسيون للتعرف على الإسلام فإن المصادر الوحيدة المتاحة أمامهم هي كتب المتطرفون الذين يشجعون على التطرف الديني العنيف.

ويؤكد المفحوصون في الاستبيانات أن أماكن تجنيد المتطرفين كانت المساجد، حيث تقوم الجماعات المتطرفة بالتعرف على الأشخاص المترددين على المساجد ذوي الخلفيات الدينية السطحية، ثم يدعونهم للمشاركة في نشاط يبدو أنه غير ضار مثل حدث خيري ثم يقوموا بتفسير القرآن لهم بشكل خاطئ ومتطرف ليحثوهم على الجهاد والقتال.

ويعتقد المفحوصون أن الذين غادروا للقتال في الخارج كانوا في البداية متدينون معتدلون، ثم خضعوا لعملية غسل أدمغة بعد الثورة، فبدأوا يتهمون الناس أنهم كفار ويقرأون أدبيات دينية متطرفة، وينشرون محتويات متطرفة على وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بهم، كما قاموا بالابتعاد عن دوائرهم الاجتماعية واقتربوا من الجماعات المتطرفة.

- **الفساد**

فوفقا لاستطلاعات الرأي التي أُجريت في تونس في يناير ٢٠١٧، فإن ٧٨٪ من التونسيين يعتقدون أن الفساد تفاقم بعد الثورة، حيث يعاني التونسيون من مشاكل المحسوبية خاصة عند رغبتهم في التوظف في الوظائف الحكومية، خاصة في منطقة البجا في تونس، حيث أن الأشخاص الذين لديهم أموال وعلاقات هم فقط، من يستطيعون الحصول على الوظائف، أما أولئك الذين يفتقرون للمكانة الاجتماعية والاقتصادية فلا يمكنهم ذلك، مما يشعر العديد من المواطنين بالإحباط نتيجة نقص فرص العمل وعدم قدرتهم حتى على الحصول على

معلومات حول الفرص التي قد تكون موجودة، وأكد المفحوصون في الاستبيانات أن العديد من أقاربهم قد انضموا للمقاتلين الأجانب لأنهم عاطلين عن العمل ويعجزون عن إيجاد أي فرص عمل لهم بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف المعيشة في تونس، مما دفعهم للالتحاق بالقتال في سوريا حيث يقدم لهم ذلك حوافز مالية عالية.

هذا والفساد ليس في الوظائف فقط، وإنما في معظم أعمال الحكومة، حيث أوضح المبحوثين في الاستبيانات أن القضايا التي تتطلب مساعدة حكومية لا تحل إلا بعد فترة طويلة من الزمن، وأن المسئولون الحكوميون لا يبالون بمشكلاتهم ولا يفعلون شيئا حيالها. فهم لا يتحركون إلا استجابة للرشاوي ومحاباة للأقارب. وهناك تصور لدى المفحوصين بأن المسئولون يفتقدون الحافز للقيام بوظائفهم بفعالية لأنهم سيتقاضون رواتبهم نفسها بغض النظر عما إذا كانوا يؤدون مهامهم أم لا، كما أن هناك نقص في التنفيذ الفعال لسياسات الحكومة، فعلى الرغم من تخصيص الحكومة للمشاريع إلا أن المبادرات عادة ما يتم تعليقها أو تأجيلها. فهناك خيبة أمل من المسئولين المنتخبين أو المعينين على المستوى الوطني والمحلي لأن واقعهم يتعارض مع الوعود التي قطعوها أثناء الانتخابات. فهم يشعرون أن لا أحد يستمع لمشكلات المواطنين.

- **الأمن والسلامة الشخصية**

فعلى الرغم من تحسن أداء الشرطة التونسية بعد الثورة، إلا أن العديد من التونسيين لهم آراء سلبية بشأن خدمات الشرطة، ويؤكدون ان الشرطة لا تستجيب لشكواهم بل أنها تعاملهم بسوء حيث يتعرضون لوحشية الشرطة، مما يجعلهم لا يشعرون بالأمان في دولتهم، ويؤكد معظم المفحوصون في الاستبيانات أنهم يتصلون بالشرطة مرات عديدة من أجل الإبلاغ عن حوادث معينة فلا تستجيب لهم، وأنهم إذا تم استدعائهم للتفريق وفض قتال في أحد الأحياء الفقيرة فلن يحضروا، مما يخلق لديهم تصور بأن بعض رجال الشرطة متحالفين مع المجرمين، وأنهم يتلقون رشاوي مثل المسئولين الحكوميين.

وبالتالي يتم النظر إلى قوات الأمن على أنها فاسدة وتخدم مصالحها الشخصية، فوفقا للمفحوصين فإن الضباط يهينون الناس بشكل منتظم ويسيئون معاملتهم ويقومون بتفتيشهم دون سبب، وكل تعامل مع الشرطة ينتهي بعنف لفظي أو جسدي، كما أن الأشخاص المتدينون ممن لديهم لحى أو يرتدون النقاب يتم اضطهادهم من

الشرطة بسبب مظهرهم، كما يتعرض التونسيون للعنف من قبل المسئولين أيضا وذلك في شكل سوء معاملة وعدم احترام أي عنف أخلاقي.[٢٤] لذلك لا يتوقع معظم التونسيين من الحكومة توفير الأمن لهم، ويجعلهم ذلك يشعرون بخيبة الأمل والغضب والاستياء، كما أن هذا العنف يؤدي إلى تأثير نفسي عميق على الشباب ويجعلهم قساة ويرغبون في ممارسة العنف ضد غيرهم، ويدفعهم ذلك للبحث عن طرق لمغادرة البلاد حتى لو كان ذلك من خلال الانضمام للجماعات الإرهابية والعمل كمقاتلين أجانب. [٢٥]

- **الحرمان النسبي والمظالم الاجتماعية**

إن المظالم الاجتماعية وعدم المساواة والحرمان النسبي من أهم الأسباب التي تشكل قرارات الأفراد للانضمام إلى جماعات متطرفة والقيام بعمل عنيف، والعمل كمقاتلين أجانب، فالمقاتلين الأجانب في سوريا والعراق أتوا من بلدان مختلفة ولهم خلفيات مختلفة، إلا أن معظمهم يشتركون في أنهم متأثرون بالتمييز الاجتماعي، ولديهم شعور بالحرمان النسبي، والحرمان النسبي هو الشعور الناتج عن مقارنة وضع الفرد بغيره من الأفراد في نفس المجتمع، وإحساسه بأنه يستحق أفضل من ذلك، هذا الحرمان يولد لديه شعور بالغضب والاستياء والإحساس بالظلم، وتشكل هذه المشاعر حافزا للقتال.

ففي دراسات أجريت على تونس والمملكة العربية السعودية ومصر، وُجد أن تونس هي أكثر الدول المصدرة للمقاتلين الأجانب، ووُجد أيضا أن المقاتلين التونسيين يشعرون بالحرمان والظلم أكثر من مقاتلي مصر والمملكة العربية السعودية. حيث إن معظم المقاتلين التونسيين جاءوا من أحياء فقيرة في تونس ولم يكملوا تعليمهم النظامي، ولم تكن لديهم وظائف مما أشعرهم بالحرمان مقارنة بغيرهم والظلم والإحباط ودفعهم إلى السفر والقتال في سوريا. فالحرمان المتصور لدى الأفراد الناتج عن التناقض بين ما يطمح إليه الفرد وبين ما هو متحقق له على أرض الواقع هو الذي يولد الإحساس بالمظالم الاجتماعية.[٢٦]

وفي استطلاعات رأي أجريت في البلجا في تونس في يناير ٢٠١٧ أكد المفحوصون شعورهم باليأس نتيجة لنقص الفرص الاجتماعية وعدم وجود منافذ لتنمية المهارات أو منظمات أو نوادي اجتماعية لممارسة هواياتهم، مما يعيق نموهم الشخصي والقدرة على بناء شبكات اجتماعية سوية، ويدفع ذلك العديد من التونسيين إلى الانضمام للجماعات المتطرفة التي تقدم لهم الفرص لفعل شيء جيد وإيجاد ذاتهم وذلك من أجل الحصول على

التقدير واكتساب القيمة الذاتية، حيث أكد المفحوصون أن العديد من أقاربهم انضموا للجماعات المتطرفة نتيجة للجاذبية الأيديولوجية لهذه الجماعات، وسافروا للقتال في سوريا لاكتساب شعور احترام الذات المستمد من النضال من أجل قضية يؤمنون بها، أو لتحقيق مكاسب مالية.[٢٧]

- **انفتاح المجتمع التونسي بعد الثورة**

حيث شهدت الفترة التي تلت الثورة في تونس ظهور جماعات جهادية متطرفة مثل جماعة أنصار الشريعة التي أنشأها الجهاديون الذين أطلق سراحهم بعد العفو عنهم، والتي كانوا يخططون لإنشائها منذ عام ٢٠٠٦، واستطاعت جماعة أنصار الشريعة العمل في تونس بدون رقابة من السلطات، التي كانت منشغلة بالمرحلة الانتقالية والترتيب لإجراء انتخابات بعد الثورة، مما ساعد الجماعة في ذلك الوقت على التواصل مع الجهاديين في ليبيا، والسيطرة على ٤٠٠ مسجد في تونس. ومع فوز حزب النهضة بالانتخابات وبرئاسة البرلمان أعطى ذلك فرصة للجماعة للعمل بحرية أكثر نظرا لتعاطف الحزب مع الجماعة، نتيجة للقمع والاعتقالات التي كان أعضاؤه يتعرضون لها قبل الثورة.

وقد سمح الحزب للجماعة بتنظيم أكثر من ٩٠٠ فعالية خلال الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، وهذه الفعاليات كانت تتمثل في محاضرات دينية للدعوة وأنشطة خيرية. ثم بدأت الجماعة تتوسع في نشاطاتها وتدعم بشكل غير رسمي المقاتلين في ليبيا، وبعد الهجوم على السفارة الأمريكية في عام ٢٠١٢ واغتيال سياسيين بارزين في عام ٢٠١٣، قامت الحكومة التونسية بتصنيف جماعة أنصار الشريعة كمنظمة إرهابية في أغسطس عام ٢٠١٣. وبعدها استمرت الجماعة في العمل بشكل غير رسمي على تجنيد المقاتلين في تونس وإرسالهم إلى ليبيا للتدريب ثم إلى سوريا والعراق، وبالفعل ذهب في تلك الفترة حوالي ٣٠٠٠ تونسي إلى العراق وسوريا، وذهب حوالي ١٥٠٠ تونسي إلى ليبيا. وانضم بعض المقاتلون التونسيون إلى جبهة النصرة التي تعد الفرع السوري التابع لتنظيم القاعدة، وانضم البعض الآخر إلى تنظيم الدولة الإسلامية وقاموا بتنفيذ عمليات له في أوروبا وتونس.[٢٨]

وبالتالي فقد لعبت جماعة أنصار الشريعة دورا محوريا في انتقال الأفراد الذين يسعون للقتال إلى سوريا والعراق وليبيا، وقد ساعد على ذلك انفتاح المجتمع التونسي بعد الثورة، والذي سمح للجماعات الجهادية في تونس مثل

جماعة أنصار الشريعة بالعمل وتجنيد الأفراد ونشر الأفكار الراديكالية، بدون قيود من الدولة منذ عام ٢٠١١، ولم تتحرك الدولة التونسية إلا في أغسطس عام ٢٠١٣ عندما أعلنت أن جماعة أنصار الشريعة منظمة إرهابية. إلا أن عامين ونصف من عمل الجماعات الجهادية مكنهم من تعبئة العديد من التونسيين للجهاد. وعندما تولى الحكم في تونس حزب النهضة الإسلامي، أكد قادته أنه من خلال الحوار يمكن احتواء الجهاديين في العملية الديمقراطية، إلا أن أنصار الشريعة أعلنت رفضها للنظام الحاكم ورغبتها في إقامة دولة إسلامية.

- **المعاناة الشخصية**

تؤكد العديد من الدراسات النفسية أن السبب وراء تحول الفرد إلى متطرف وانضمامه إلى جماعات راديكالية، هو معايشة الفرد لمأساة شخصية جعلته يشعر بالمعاناة مثل وفاة أحد أفراد الأسرة أو صديق عزيز أو فقدان وظيفة. فبالنسبة للتونسي "يوسف عكاري" فإن السبب وراء انضمامه لتنظيم الدولة الإسلامية هو وفاة صديقه غرقاً، حيث أثرت هذه الحادثة فيه وجعلته يتردد على مسجد به راديكاليين أقنعوه بالسفر والجهاد مع داعش.

- **التعرض للفكر المتطرف في السجون**

واحد من أهم أسباب التطرف هو تعرض الأفراد العاديين للأفكار الراديكالية داخل السجون، من خلال معايشة الأفراد لأشخاص راديكاليين في السجون، على سبيل المثال، مغني الراب التونسي "مروان الدويري" الذي دخل السجن نتيجة حيازته الماريجوانا عام ٢٠١٢، وأثناء وجوده في السجن تفاعل مع سجناء متطرفين وتأثر بفكرهم، وبعد خروجه من السجن انضم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا، وكتب على صفحته على الفيسبوك أنه باع روحه وإرادته وجسده لداعش، وأنه سيعود لتونس لتحريرها من القمامة التي تلوثها.

- **الرغبة في الخلاص**

أي رغبة الفرد في التكفير عن خطاياه في الماضي، حيث انضم العديد من التونسيين الذين لديهم ماضي ملئ بالجرائم إلى تنظيم الدولة الإسلامية للتخلص من هذه الماضي، فقد أكد "أحمد" شقيق "رشيد" المنضم لتنظيم الدولة الإسلامية، أن "رشيد" ذهب إلى سوريا بعد أن تواصل عبر الإنترنت مع رجال راديكاليين واعترف لهم

بذنوبه في الماضي التي كانت تتمثل في شرب الكحل ومواعدة فتاة، وقام هؤلاء الرجال بتضخيم هذه الخطايا وتحويلها إلى ذنوب لا تغتفر وإقناعه بضرورة الانضمام إلى الجهاد في سوريا للتكفير عن هذه الذنوب.

- **الانتكاس Recidivism**

أي خطر عودة الأفراد إلى التطرف والجهادية مرة أخرى نتيجة لعدم انخراطهم في المجتمع، وأبرز مثال على ذلك حالة " رفيق بن بشير بن جلود الهامي "، حيث شارك هامي في البداية في الحركة الجهادية بعد سفره إلى ألمانيا، فبعد عمله نجارا هناك عام ١٩٩٥ تم تجنيده من قبل ليبي يدعى لطفي للتدريب في معسكر خلدن في أفغانستان، في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر، وكان قد اعتقل في إيران أثناء محاولته الفرار كآخرين من المقاتلين الأجانب في أفغانستان، وتم انتقاله إلى جوانتانامو من خلال صفقة بين الولايات المتحدة ودول الخليج، وبقى هناك تسع سنوات حتى يناير عام ٢٠١٠ ، ثم عاد إلى تونس لكنه كان مهيأ للعودة للحركة الجهادية، وقد عاد بالفعل، ويقول البعض أن ذلك بسبب ما تعرض له في جوانتانامو، ولكن أخو "رفيق" يؤكد أنه كان مستعد عقليا للعودة نتيجة لتشدده الديني. وقد سافر رفيق إلى سوريا وشارك في الصراع كمقاتل أجنبي تونسي وأنضم إلى جبهة النصرة، إلى أن مات في سوريا في عام ٢٠١٥. هذه الحالة تؤكد أن الأفراد الذين كان لهم ماضي مرتبط بالجهاد والتطرف، من المؤكد أنهم سيعودون إلى الراديكالية مرة أخرى عندما تتيح لهم الفرصة ذلك.

- **الطائفية**

على الرغم من أن ٩٩٪ من الشعب التونسي مسلم سني، إلا أن العديد من التونسيين يرون الصراع في سوريا بعدسة طائفية، حيث إن معظم المقاتلين التونسيين الذين انضموا للقتال في سوريا، يرون أن من واجبهم القتال بجانب السنيين ضد بشار الأسد وأنصاره الشيعة، وأن الحرب في سوريا هي حرب بين السنة والشيعة.[٢٩]

- **عدم الاستقرار في ليبيا**

من أهم الدوافع وراء مشاركة المقاتلين الأجانب التونسيين للقتال في سوريا هو حالة عدم الاستقرار وانتشار الجماعات الجهادية في ليبيا، مما أدى إلى تدفق المقاتلين والأسلحة والمال وأيديولوجية التجنيد عبر الحدود التونسية الليبية المليئة بالثغرات، وقد تطور انخراط المقاتلين الأجانب في ليبيا من خلال مرحلتين، المرحلة

الأولى: ارتبط المقاتلين الأجانب فيها بتنظيم القاعدة في ليبيا من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣، والمرحلة الثانية: ارتبط المقاتلين الأجانب فيها بتنظيم الدولة الإسلامية بدءا من عام ٢٠١٤ ، وفي المرحلة الأولى يسرت جماعة أنصار الشريعة في تونس وصول المقاتلين الأجانب التونسيين إلى ليبيا ثم إلى سوريا للانضمام إلى جبهة النصرة، وبعد عام ٢٠١٣ وبعد ادراج تونس جماعة أنصار الشريعة كمنظمة إرهابية، وظهور تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا، قام هو بعملية تجنيد المقاتلين التونسيين وأرسل التونسيين والليبيين إلى ليبيا مرة أخرى في أوائل عام ٢٠١٤، حيث أعلن التنظيم أنه في إطار مشروع الخلافة فإن ليبيا هي "المحافظة المرشحة المثلى لذلك".[٣٠]

هذا وقد أتى ما يقرب من ١٥٪ من مجندي تنظيم الدولة الإسلامية التونسيين من بلدة بني قردان الحدودية مع ليبيا.[٣١] كما أن الهجمات التي ضربت تونس عام ٢٠١٥ – الهجوم على متحف باردو الوطني والذي خلف ٢٢ حالة وفاة، والهجوم على شاطئ سوسة والذي خلف ٣٨ حالة وفاة – تمت من خلال مقاتلين أجانب تونسيين تلقوا تدريبات في مخيمات في مدينة صبراتة الليبية القريبة من الحدود التونسية.[٣٢]

- **التطور التكنولوجي والانترنت**

يعد التطور التكنولوجي والانترنت من أهم العوامل التي ساعدت الجماعات المتطرفة على تجنيد الشباب التونسي، حيث تستخدم الجماعات المتطرفة الانترنت لوضع محتويات تعمل على غسل أدمغة الشباب عن طريق التلقين الذي يجعل الشباب يغير من نمط تفكيره وسلوكه، ويؤمن بما يعرض في هذه المحتويات من معلومات دينية خاطئة، مثال على ذلك " سليم جاسمي " الشاب الذي مات في سوريا في إبريل ٢٠١٤، والذي تؤكد أخته أنه تأثر بما كان يشاهده على الانترنت، وتم جذبه من خلال مواقع التواصل للجماعات المتطرفة.[٣٣]

وتؤكد الدراسات أن ما لا يقل عن 46.4% من المقاتلين الأجانب يستخدمون الانترنت وقد تم تجنيدهم من خلاله، حيث سهل الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي اتصال هؤلاء الشباب بالجماعات المتطرفة، وعلى الرغم من عدم وجود بيانات كاملة عن نشاط هؤلاء الشباب على الويب أو اتصالاتهم أو عن الأنظمة والقنوات التي استخدموها، إلا أن الانترنت كان بمثابة الميسر لالتحاق الشباب التونسي بالجهاديين وعملهم كمقاتلين أجانب.[٣٤]

٢. عوامل الجذب

تعرف عوامل الجذب بأنها الخصائص الإيجابية المتصورة والمزايا التي تغري الفرد بالانضمام إلى مجموعة متطرفة، وقوة عوامل الجذب ترتبط بزيادة تدفق ثروات الجماعات المتطرفة بمرور الوقت.[٣٥]

- **جذب الجماعات الجهادية في تونس للأفراد**

حيث جذبت الجماعات الجهادية في تونس المواطنين من خلال أفكارها وايديولوجياتها، وشجعتهم على الانضمام إليها، ومن أهم هذه الجماعات جماعة أنصار الشريعة التي أسسها سيف الله بن حسين عام ٢٠١١،[٣٦] حيث قامت هذه الجماعة بتجنيد الشباب التونسي خاصة في المدن تونس وسوسة وسيدي بو زيد والقيروان وبنزرت وإرسالهم كمقاتلين إلى سوريا.[٣٧]

- **المشاعر المناهضة للاستعمار**

لايزال الكثير من المواطنين في العالم العربي يشعر بالكراهية والغضب تجاه الاستعمار وتجاه تقسيم اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦، التي قسمت العالم العربي بين بريطانيا وفرنسا. وقد قام تنظيم الدولة الإسلامية بكسر حدود الدول العربية، وأعلنت أن الحدود بين الدول رمزية، وأنها تريد إقامة الخلافة الإسلامية وجعل العالم العربي دولة إسلامية واحدة. وقد وافق هذا الإعلان ترحيب من العديد من التونسيين الذين يكرهون الاستعمار وحدوده ويريدون تغييرها.[٣٨]

- **تأثير العربة Bandwagon Effect**

هي ظاهرة نفسية تعني تقبل الأفراد للأفكار والآراء والمعتقدات التي يعتنقها أفراد آخرون موثوق بهم، حيث جذب المقاتلون التونسيون أفرادا من عائلتهم وأصدقائهم إلى القتال عندما أخبروهم عن مزايا الانضمام لهم، وعن سمو هدفهم. فالتوصية من خلال شخص موثوق به عامل هام في جذب الأفراد للقتال. فمثلا تلعب الروابط الاجتماعية خاصة في الأسرة دورا من الأهمية بمكان في دفع الأفراد العاديين نحو التطرف، حيث

تؤكد الدراسات أن الأفراد الذين تحولوا إلى مقاتلين أجانب، كانت أسرهم تميل إلى تبني آراء وتوجهات متطرفة، وتحمل تفسيرات دينية خاطئة، وقد تأثروا بهذه الأفكار وتبنوها أيضا وأصبحوا مقاتلين وجهاديين.[٣٩]

- **الفرص الاقتصادية**

انضم الكثير من الشباب التونسي للحركات الجهادية سعيا وراء الفرص الاقتصادية، فعلى الرغم من أن الحرمان الاقتصادي ليس سببا رئيسيا للتطرف، إلا أن العديد من التونسيين لديهم مخاوف اقتصادية ويعانون من البطالة، مما دفعهم إلى الانخراط في القتال خارج تونس كسبا للمال، فتؤكد العديد من الدراسات أن هؤلاء المقاتلين يتقاضون أموال كثيرة نظير قتالهم، ويرسلونها إلى ذويهم في بلدانهم، فمثلا هناك تونسي يدعى مالك ترك المدرسة في سن الرابعة عشر للعمل وإعانة أسرته، وانتهى به الأمر إلى الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية، بعدما اقنعه بعض الجهاديين بأنهم سيرسلون لأسرته في تونس ١٥٠٠ دولار شهرياً.

وفي عام ٢٠١٣ التحق خباز تونسي بتنظيم الدولة الإسلامية وكان يرسل لعائلته ٥٠٠ دولار شهرياً وفقاً لأخيه في تونس الذي أكد أن أخيه انضم لداعش للحصول على لقمة عيش، حيث إنه لم يكمل تعليمه ولم يدخل الجامعة، وقد حاول مرات عديدة الحصول على فيزا والهجرة إلى أوروبا إلا أنه فشل في ذلك، فانخرط في الجهاد لتوفير المال لعائلته. وهناك حالة "محمد بل جايد" الذي كان يحلم بفتح محل معجنات خاص به والزواج من امرأة يحبها، إلا أنه كان عامل في محل ويتقاضى مرتب ضئيل جدا لا يمكنه من تحقيق حلميه، لذا قام بالانضمام لداعش ومات في أكتوبر ٢٠١٤. كما أكد "محمد" المنشق عن تنظيم الدولة الإسلامية أن التنظيم يجند الشباب من خلال إعطائهم وعود بإرسال ٣٠٠٠ دولار لعائلتهم إذا أكملوا ثلاثة شهور من التدريب العسكري في التنظيم قبل الالتحاق بالقتال في سوريا. [٤٠]

- **داعش وإنشاء الخلافة**

إن مصطلح داعش هو اختصار لـ " دولة الإسلام في العراق والشام "، وتختصر بالإنجليزية إلى ISIS، وقد انبثق هذا التنظيم من تنظيم القاعدة في العراق الذي أسسه أبو مصعب الزرقاوي عام ٢٠٠٤، بهدف القيام بعمليات عسكرية ضد الجيش الأمريكي بعد غزوه العراق عام ٢٠٠٣، وبدأ هذا التنظيم تحت مسمى جماعة الجهاد والتوحيد مؤكدا على أهمية الجهاد للمسلمين وعلى ضرورة إنشاء الخلافة والحكم بشرع الله.

وفي عام ٢٠٠٤ أعلن التنظيم البيعة لتنظيم القاعدة، ثم تغير اسم التنظيم إلى "قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين، وعرف باسم تنظيم القاعدة في العراق، وفي عام ٢٠٠٦ تغير اسم التنظيم إلى تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق"، وبعد الثورة في سوريا عام ٢٠١١، توسع التنظيم في نشاطه داخل سوريا، وفي عام ٢٠١٣ غير التنظيم اسمه إلى "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام". ويقوم فكر التنظيم على الإمامة باسم الدولة، ويؤكد على ضرورة تحطيم حدود سايكس بيكو وإعادة إنشاء الخلافة.[٤١]

وقد أعلن تنظيم الدولة الإسلامية – من خلال أبو محمد العدناني – عن رغبته في إعادة تأسيس الخلافة إنشاء الدولة الإسلامية في يونيو ٢٠١٤، وأنه يجب على كل المسلمين مبايعة التنظيم، لم يكن يقصد بذلك الإعلان السوريين المحليين فقط، وإنما أيضا قصد جذب المقاتلين الأجانب المحتملين، حيث قال "استعجلوا أيها المسلمون واجتمعوا حول خليفتكم فتعودوا كما كنتم على مر العصور، فرسان الحرب وملوك الأرض، فتعالى أيها المسلم كي تكون من الشرفاء والمحترمين الذين يعيشون أسياد وبكرامتهم، تعالى لنصر المسلمين ولنصر الله، اندفعوا لنصرة دينكم وعقيدتكم، وستمتلكون الأرض، هذا وعد الله لكم".[٤٢]

وفي الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥ نجح تنظيم الدولة الإسلامية في تجنيد العديد من المقاتلين الأجانب والذين بلغ عددهم ٤٠٠٠٠ مقاتل أجنبي من أكثر من ١٠٠ دولة،[٤٣] وفي مقدمتهم تونس، حيث رحب العديد من التونسيين بهذا الإعلان، لأنهم رأوا أن ذلك سيعيد المسلمين للقمة مرة أخرى، بعدما أصبحوا يتعرضوا للذل والإهانة والتنمر من قبل الغرب والاستعمار. وقد أكد "رضا" التونسي الذي انضم لتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا أنه انضم للتنظيم لأنه يؤمن بأيديولوجيته الراديكالية وأنه مقتنع بفكرهم ويريد أن يكون في الخطوط الأمامية للجهاد إيمانا منه بالشريعة. إلا أن رضا هرب وعاد إلى تونس في عام ٢٠١٥ بعد أن تم الاعتداء عليه جنسيا.[٤٤]

ثالثا: تأثيرات التحاق المقاتلين التونسيين على الأوضاع الداخلية وعلى بؤر الصراع

لقد أثر المقاتلون الأجانب التونسيون تأثيرا كبيرا على الأوضاع الداخلية في تونس وعلى بؤر الصراع التي قاتلوا فيها.

١- تأثير المقاتلين التونسيين على الأوضاع الداخلية في تونس

يُعد المقاتلون الأجانب التونسيون العائدون من بؤر الصراعات بمثابة تهديد كبير على الأمن في تونس، حيث إن ثلاثة من أكثر الهجمات الإرهابية فتكا في تونس – وهم الاعتداء على متحف باردو الوطني في مارس ٢٠١٥ وإطلاق النار على أحد شواطئ سوسة ومحاولة السيطرة على بني قردان– تموا من قبل مقاتلون تونسيون تدربوا في المعسكرات الليبية، فقد كان العقل المدبر لهجومي متحف باردو وشاطئ سوسة هما معز الفزاني ونور الدين شوشان، وهما مقاتلين أجنبيين تونسيين وكبار أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا، وقد كان الفريق التنفيذي لهجوم باردو هما عنصري تنظيم الدولة الإسلامية، ياسين العبيدي وجابر كشناوي، اللذان سافرا إلى ليبيا وتدربا هناك وعادا دون أن يكتشفهما أحد. وقد أدى هذا الهجوم إلى مقتل ٢٠ سائحاً وأثنين تونسيين وإصابة ٥٠ آخرين.

أما مجزرة سوسة فقد نفذها تنظيم الدولة الإسلامية على يد سيف الدين رزقي اليعقوبي، المتدرب في ليبيا. ويعمل المقاتلون الأجانب التونسيون على تقوية شبكات الجهاديين المحليين، حيث أن المعرفة الواسعة من جانب المقاتلين بالبيئة المحلية ساعد في تحسين التخطيط العملياتي واللوجستي لهجمات بن قردان، ففي مارس ٢٠١٦ حاول مسلحو داعش احتلال مدينة الحدود التونسية بن قردان عن طريق تفعيل خلايا نائمة انضم إليها عناصر تنظيم الدولة الإسلامية مما عزز التخطيط الاستراتيجي، وعلى الرغم من فشلهم في الاستيلاء على المدينة، إلا أن ذلك أثبت تفوق المقاتلون الأجانب حيث ساعدوا تنظيم الدولة الإسلامية في احتلال أراضي تونسية لإقامة ولاية جهادية.

وفي نوفمبر عام ٢٠١٥ قامت داعش والمقاتلين التونسيين بالاعتداء على أفراد من الحرس الرئاسي في العاصمة تونس، وفي مارس عام ٢٠١٦ قامت داعش مدعومة من المقاتلين التونسيين بمحاولة السيطرة على مدينة بني قردان الحدودية المعروفة بعدائها للحكومة التونسية، إلا أن السلطات والسكان صدوا الهجوم وأوقعوا خسائر كبيرة بداعش. [٤٥]

وفي الوقت الحالي تراجع عمل تنظيم الدولة الإسلامية والمقاتلون إلى حد كبير، حيث تدهورت قدرة تنظيم الدولة الإسلامية في تونس حيث لم تنفذ سوى ٤ هجمات إرهابية في كل من عام ٢٠١٦ وعام ٢٠١٧، واثنان عام ٢٠١٨.[٤٦]

ويثور جدال في المجتمع التونسي بداية من عام ٢٠١٤ حيث أعلنت الحكومة إمكانية إنشاء برامج إعادة إدماج للمقاتلين العائدين من بؤر الصراعات إلى تونس فيما عُرف بقانون العفو والتوبة، وفي عام ٢٠١٥ أعلن وزير الخارجية التونسي الطيب بكوش رفضه لقانون التوبة. وفي عام ٢٠١٧ أطلقت مجموعات من المواطنين التونسيين دعوة للتظاهر ضد عودة المقاتلين الأجانب التونسيين الذين قاتلوا في ليبيا وسوريا والعراق، وإدماجهم في المجتمع، وأعلنوا رفضهم لقانون التوبة، مما يعكس توافق الحكومة والمجتمع حول عدم الرغبة في إدماج العائدين من بؤر الصراع في المجتمع التونسي. [٤٧]

٢- تأثير المقاتلين التونسيين على بؤر الصراع

إن العديد من المقاتلين الأجانب التونسيين الذين انضموا إلى جماعة التوحيد والجهاد وتنظيم القاعدة في العراق ومجلس شورى المجاهدين وتنظيم الدولة الإسلامية كانوا ميسرين ومجندين، وعدد آخر كان من المقاتلين الانتحاريين، ويتمثل دور الميسر أو المجند في توفير المعلومات الهامة عن أسباب محاربة التونسيين في سوريا، وفي توفير الخدمات اللوجستية للذين يرغبون في الانضمام للقتال، وفي تحديد أسماء القتلى ونشرها.[٤٨]

وقد سافر العديد من المقاتلين التونسيين إلى سوريا لمعاونة الشعب السوري وللقتال ضد نظام بشار الأسد، ولم ينظر معظم المقاتلين التونسيين إلى سوريا على أنها محطة في حياتهم، وأنهم بعدها سيعودون إلى موطنهم الأصلي، وإنما رغب المقاتلون التونسيون في الاستقرار والزواج في سوريا، وفي إحضار عائلاتهم من تونس وتربية أبنائهم في أرض الخلافة "سوريا".[٤٩]

ونتيجة لزيادة أعداد المقاتلين الأجانب في سوريا، تدخل حزب الله في الصراع في سوريا وأنضم لنظام الأسد عام ٢٠١٣، ورداً على تورط حزب الله في الصراع في سوريا، دعا زعماء الدين في تونس وفي السعودية مثل يوسف القرضاوي المسلمين السنة للذهاب إلى سوريا لدعم السنة ومقاتلة الشيعة، حيث أكد أن ذلك واجب على كل مسلم سني، وقد أدى ذلك إلى مزيد من التجنيد والتعبئة إلى سوريا.[٥٠] كما انخرط المقاتلون التونسيون تحت

قيادة داعش في أنشطة تتعلق بالتوعية والتعليم الديني كجزء من مشروع داعش لبناء الدولة الإسلامية، وقاموا بأدوار مدربين وقادة في سوريا والعراق.

وهناك العديد من المقاتلين الأجانب من النساء، حيث أن ما يقرب من ٢٠٪ من المقاتلين الأجانب من النساء، فعلى الرغم من أن بعضهن يعتبرن ضحايا تم خداعهن للقدوم إلى تنظيم الدولة الإسلامية إلا أن العديد منهن كان لهم الرغبة في الانضمام للتنظيم من أجل الجهاد،[٥١] وقد شاركت التونسيات في أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية، على سبيل المثال فإن شرطة الأخلاق النسائية "لواء الخنساء" تأسس من قبل امرأة تونسية تُدعى أم ريان.[٥٢]

وفي سوريا أنضم المقاتلون التونسيون الأجانب في البداية إلى جبهة النصرة، ولكن بعد ظهور داعش في سوريا، غادر معظم المقاتلين التونسيين جبهة النصرة وانضموا لداعش، فمن وجهة نظر الشباب المقاتل التونسي فإن داعش أكثر جاذبية من جبهة النصرة، خاصة بعد مغادرتها لمسار الثورة الصحيح، وقيامها بتقديم تنازلات وانخراطها في تحالفات. وما شجع المقاتلين التونسيين على الانضمام لداعش أيضا انضمام قادة جماعة أنصار الشريعة إلى داعش مثل كامل زروق "أبو أيوب التونسي" الشريك المؤسس لجماعة أنصار الشريعة الذي ذهب إلى سوريا وانضم لتنظيم داعش، وهناك أيضا "أبو مصعب التونسي" الذي طُرد من القاعدة وفروعها والذي يعد زعيم تونسي وعضو في جماعة أنصار الشريعة انضم إلى تنظيم داعش في سوريا، مؤكدا أن داعش هي التنظيم الذي له الحق في استلام البيعة.[٥٣]

ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة والمسئولين التونسيين، فإن المقاتلون الأجانب التونسيون تولوا وظائف قيادية أيضاً داخل تنظيم الدولة الإسلامية، وقاموا بتشغيل معسكرات التدريب للجهاديين في ليبيا، كما قاموا تحت قيادة الشيخ أبو البراء الأزدي (يمني الجنسية) بإنشاء ولاية برقة (التي ضمت مدن طبرق وبنغازي ودرنة) عام ٢٠١٤، حيث احتشد حول الأزدي العديد من المقاتلين الأجانب الليبيين والتونسيين الذين قاتلوا تحت راية داعش في سوريا، وفي يناير ٢٠١٥ وصل إلى ليبيا الشيخ السعودي عبد الله القصيمي والذي دعم الإمارة الجديدة، حيث جاء معه المئات من المقاتلين الأجانب والدواعش من جنسيات عديدة (تونسيين، مصريين، جزائريين، سودانيين، سنغاليين، ماليين).[٥٤]

ويمثل المقاتلون الأجانب أهمية قصوى لتنظيم الدولة الإسلامية، لعدة أسباب، منها استخدام داعش لهم للدعاية والترويج للتنظيم ولجذب المزيد من المقاتلين، كما أنه كلما زاد عدد المقاتلين الأجانب في تنظيم الدولة الإسلامية زادت قدرته على السيطرة على مزيد من الأراضي في العراق وسوريا، ففي عام ٢٠١٥ ونتيجة للعدد الكبير للمقاتلين الأجانب المنضمين لداعش حيث تجاوز الثلاثون ألف مقاتل، استطاعت داعش السيطرة على 33% من الأراضي في كل من سوريا والعراق.[٥٥]

كما شارك المقاتلون الأجانب في أنشطة وأعمال عنف شديدة الوحشية مع تنظيم الدولة الإسلامية، ومن الأمثلة على هذه الأعمال مشاركتهم في إحراق الطيار الأردني الأسير "معاذ الكساسبة" حياً، كما قام داعش باستخدامهم للسيطرة على السكان المحليين.

وبالتالي فالمقاتلون الأجانب سيظلون يمثلون تهديدا أمنيا طويل المدى، وحتى بعد عودتهم لدولهم يمكن أن يعملوا كمجندين لداعش أو مخططي عمليات ومدربين ودعاة جهاديين لجيل آخر من المقاتلين الإرهابيين المحليين، فالمقاتلون الذين عادوا من سوريا والعراق سيجدون صعوبة بالغة في إعادة الاندماج في المجتمع، وسيحملون معهم مهارات مميتة وخطيرة مما قد يدفعهم إلى ارتكاب الأعمال الإرهابية العنيفة. مما قد يزيد من تواتر الهجمات الإرهابية المستقبلية وقوتها الفتاكة في العديد من البلدان.

فقد خلفت الحرب في سوريا والعراق مجموعة كبيرة من المقاتلين المدربين والمرتبطين بشبكات إرهابية، والذين قد ينتهي بهم الأمر عند عودتهم كأعضاء في عصابات إجرامية دولية، وبالتالي فهؤلاء لا يشكلون خطرا على بلدانهم فقط وإنما على جميع البلدان وعلى النظام الدولي. لذا يجب أن تتعاون جميع الدول للتصدي لهذا الخطر.

رابعاً: مسارات تعامل الدولة التونسية مع المقاتلين

من واقع الخبرة الدولية يوجد نهجان للتعامل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من بؤر الصراع، النهج الأول هو النهج المحافظ والنهج الثاني هو النهج الليبرالي، يشمل النهج المحافظ في التعامل مع المقاتلين الأجانب تجريم الأفعال العنيفة المرتكبة في الخارج، وتتبعهم لاعتقالهم في السجون وتقديمهم للمحاكمة الجنائية، وإعادة تأهيلهم داخل السجون، إلا أن ذلك يتطلب أن يكون بالسجون موظفين مدربين تدريباً خاصاً ومجهزين

ولديهم المهارات اللازمة من أجل التأثير على هؤلاء المقاتلين، واقناعهم بالعدول عن أفكارهم المتطرفة. وبالتالي يعطي هذا النهج الأولوية للتدابير العقابية.

أما النهج الليبرالي فيعطي الأولوية لإعادة تأهيل وإعادة إدماج المقاتلين في المجتمع مرة أخرى، حيث تقوم الدول التي تتبنى النهج الليبرالي بإعادة تأهيل العائدين الذين لم تتم إدانتهم بجرائم متطرفة، وأيضاً المقاتلين الذين قضوا مدة عقوبتهم في السجون وخرجوا منها. وذلك من أجل منعهم من نشر أفكارهم المتطرفة والتأثير على مجتمعاتهم. كما تقوم هذه الدول بتقديم الدعم النفسي للمقاتلين العائدين، الذين يعانون من أمراض نفسية، ليصبحوا قادرين على العيش والتعامل مع مجتمعاتهم مرة أخرى، فهناك آراء تؤكد أن هؤلاء المقاتلين العائدين ما هم إلا ضحايا الإتجار بالبشر، حيث تعرضوا للخداع وغسل الأدمغة من قبل المنظمات الإرهابية.[٥٦]

وتتبع تونس النهج المحافظ في التعامل مع هؤلاء المقاتلين العائدين، وقد تعددت مسارات تعامل تونس مع المقاتلين، وتنوعت ما بين التجاهل في البداية ثم اتخاذ إجراءات دينية وعقابية وإصدار قوانين مضادة للإرهاب وتعاون مع الدول الأخرى وحظر السفر لبؤر الصراع.

١ – التجاهل

لقد قدمت الحكومة التونسية التي يقودها الإسلاميون بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، بيئة مؤاتيه للجهاديين والمتطرفين من خلال غض الطرف عن حملات التلقين التي كان يقوم بها الراديكاليون في المساجد والسجون. وخلال هذه الفترة فقدت الدولة التونسية سيطرتها على العديد من المساجد التونسية البالغ عددها ٥٠٠٠ مسجد، بما في ذلك المساجد التاريخية مثل مسجد الزيتونة والمساجد الكبرى في القيروان.

فوفقا للإحصائيات فإن ٤٠٠ مسجد من أصل ٥٦٨٥ مسجد قد خضع لسيطرة السلفيين، وحوالي ٥٠ مسجد خضع لسيطرة السلفيين الجهاديين، حيث شهدت المساجد حملات أُجبر فيها الأئمة المعتدلون على التنحي واستبدالهم بالجهاديين السلفيين الذين اختارتهم جماعة أنصار الشريعة التي كانت تعمل على نطاق واسع في التبشير الديني وتقديم الخدمات الاجتماعية. كما تجاهلت الحكومة ما يُسمى بـ "خيام التبشير" التي انشأها الراديكاليون لنشر الأفكار المتطرفة والدعوة للجهاد في سوريا.

كما كانت إجراءات الحكومة في تلك الفترة لا تمانع تعبئة الشباب للقتال في سوريا، حيث قامت الحكومة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع نظام بشار الأسد في فبراير عام ٢٠١٢، وقامت بعقد مؤتمر أصدقاء سوريا في نفس العام، كما استقبل الرئيس التونسي المؤقت منصف المرزوقي في القصر الجمهوري عدداً من الشيوخ والدعاة السلفيين الذين يدعون للجهاد في سوريا.

وتغاضت الحكومة عن عمل العديد من المنظمات غير الحكومية التي تم إنشاؤها في تونس بدءاً من عام ٢٠١١ – تم إنشاء ١٧٠٠٠ منظمة– حيث لم تلتزم معظم هذه المنظمات بأهدافها المعلنة، وبعضها عمل كمنظمات دينية وخيرية، وتم تمويل هذه المنظمات بمصادر غير معروفة، والعديد منها عمل على نقل وتهريب الأسلحة والمقاتلين.

كما أن التغيير الذي قامت به تونس في الجهاز الأمني أدى إلى تآكل البيئة الأمنية، خاصة بعد حل الحكومة جهاز المخابرات في مارس عام ٢٠١١ ما أدى إلى فقدان جميع المعلومات الاستخباراتية. كما قامت الحكومة بإصدار عفو عام عن السجناء في فبراير ٢٠١١، وإطلاق سراح ٢٠٠٠ سجين سياسي، من بينهم ٣٥٠ فرد تم تدريبهم عسكريا في معسكرات أجنبية وذوي خبرة قتالية في أفغانستان والعراق والجزائر، وقد لعبوا دور رئيسي في تعبئة المقاتلين التونسيين إلى ليبيا التي يُعتقد أنها معسكر التدريب الرئيسي للمقاتلين التونسيين، نظراً للبيئة الفوضوية في ليبيا والتي شجعت على حرية الحركة والتدريب والتمويل، وتوافر الأسلحة في ليبيا بعد سقوط القذافي، كما تم استخدام ليبيا لعبور المقاتلين إلى سوريا.[٥٧]

٢– إجراءات دينية

قامت الحكومة التونسية بتغيير موقفها بدءاً من عام ٢٠١٣، بعد الفوضى الدينية التي شهدتها البلاد منذ عام ٢٠١١، ونظراً للضغط السياسي من الجماعات العلمانية، فبدأت وزارة الشئون الدينية العمل على استعادة شرعيتها وقوتها، حيث قامت الوزارة ببسط سيطرتها على جميع المساجد والأئمة وإغلاق المساجد غير القانونية، كما أعفت الوزارة عدداً من الدعاة السلفيين غير المرخصين من عملهم، وعينت أئمة آخرين تابعين لإدارتها مكانهم، كما أصبحت الوزارة تقترح موضوعات لخطب الجمعة، ووظفت ٦٠٠ شخص مكلفين بضمان أن خطب الأئمة تتوافق مع القانون.

كما ثارت النقاشات حول حيادية المساجد كجزء من الحوار حول هوية الدولة والمجتمع والعلاقة بين الدين والسياسة، وكانت قضية حيادية المساجد من أكثر القضايا التي نوقشت خلال الحوار الوطني، وأُدرج في خارطة الطريق التي اتفقت عليها الفصائل السياسية المختلفة عام ٢٠١٣.[٥٨]

٣- القوانين المضادة للإرهاب

في عام ٢٠١٤ صدر قرار من مجلس الأمن رقم ٢١٧٨ الذي يحث جميع الدول على اتخاذ خطوات لمعالجة ظاهرة المقاتلين الأجانب وعلى وضع أطر قانونية لمقاضاة المقاتلين الأجانب العائدين من سوريا وليبيا والعراق وغيرها من بؤر الصراع.[٥٩] لذا بدءاً من عام ٢٠١٥ قامت تونس بتبني سياسات جديدة للتعامل مع العائدين من بؤر الصراعات، ومن هذه السياسات إغلاق المساجد السلفية وتعليق ١٥٠ منظمة أهلية مرتبطة بالإرهاب، واعتقال إرهابيين مشتبه بهم، كما أصدرت تونس تشريعات لمكافحة الإرهاب عام ٢٠١٥، تعالج أوجه القصور والثغرات الموجودة في القانون التونسي، وسعت تونس إلى تحقيق التوازن بين الديمقراطية والحريات وبين التعامل مع الإرهاب والمقاتلين العائدين من بؤر الصراعات، وعلى الرغم من ذلك يرى كثيرون أن هذا القانون ينتهك حقوق الإنسان لأنه أعاد العمل بعقوبة الإعدام، مما يعرض الدولة لانتكاسة معادية للديمقراطية.

فوفقا لقانون ٢٠١٥ تعرف تونس الأعمال الإرهابية على أنها "أولا: أفعال تقوم بقتل شخص أو عدة أشخاص أو إلحاق ضرر مادي كبير، ثانياً: إلحاق الضرر بمنشآت البعثات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الدولية، ثالثا: إلحاق ضرر كبير بالبيئة، ما يعرض حياة السكان وصحتهم للخطر، رابعا: الإضرار بالممتلكات العامة والخاصة والبنى التحتية والموارد الحيوية ووسائل النقل وشبكات الاتصالات، وأنظمة المعلومات والحاسوب أو المرافق العامة، أو تهدف بطبيعتها وسياقها إلى ترهيب السكان أو إجبار دولة أو منظمة دولية على القيام بعمل ما أو الامتناع عنه.

ويصدر القانون عقوبة بالسجن من ستة إلى أثنى عشر عاما، إلى جانب غرامة مالية لأولئك الذين جَندوا أو جُندوا في منظمات إرهابية في الداخل أو الخارج، أو زوروا الوثائق بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو تمويل الإرهاب. وينص القانون على تطبيق عقوبة الإعدام على الأفراد المدانين بالقيام بأعمال إرهابية أسفرت عن سقوط ضحايا، وعلى السجن مدى الحياة عند ارتكاب أعمال ذات الصلة.

٤- استراتيجية مضادة للإرهاب

تم تكثيف جهود الدولة لمكافحة الإرهاب عام ٢٠١٦، حيث اعتمدت الحكومة استراتيجية نتج عنها مصادرة الأسلحة واعتقال الراديكاليين والقيام بعمليات ضد الجماعات المسلحة، كما اتسعت الاستراتيجية لتشمل وزارات الحكومة التي تركز على الثقافة والتعليم والإعلام والشئون الدينية وحقوق الإنسان، وأصبحت تعمل على تطوير رسائل مضادة فعالة لدعايات التجنيد التي يقوم بها الراديكاليون.[٦٠] وتؤكد هذه الاستراتيجية على أن مكافحة التطرف والإرهاب يتطلب نهجاً متعدد الأبعاد مبني على أربعة محاور رئيسية هم، الوقاية والحماية والإجراءات القضائية والانتقام.

٥- التعاون مع الدول الأخرى

قامت الحكومة التونسية بتعزيز التعاون مع عدة دول لمكافحة الإرهاب، ففي الفترة من ٢٠١٤ – ٢٠١٥ عززت الحكومة التونسية بقيادة مهدي جمعة التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، لتحسين قواتها الأمنية في مواجهة الإرهاب.[٦١]وليست الولايات المتحدة فقط وإنما أيضا المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي، حيث قامت هذه الدول بتقديم التدريبات للجيش والشرطة التونسية، ومساعدتها في مراقبة الحدود وفي الاستخبارات والتخطيط الاستراتيجي لتعزيز قدرة الحكومة التونسية على مكافحة الإرهاب ومعالجة ظاهرة المقاتلين الأجانب التونسيين، إلا أن الدول الغربية أثناء تقديمها المساعدات الأمنية لتونس تحثها على احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية.[٦٢]

كما تتعاون تونس مع الاتحاد الأوروبي في المجال الأمني لمواجهة التحديات المتعلقة بعودة المقاتلين الأجانب، حيث طور الاتحاد الأوروبي علاقة مميزة مع تونس بدأت بخمسة زيارات من تونس للمجلس الأوروبي بعد هجوم سوسة عام ٢٠١٥، والتي نتج عنها حوار هام حول الأمن ومكافحة الإرهاب في تونس مع الاحترام الكامل لسيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتكررت الزيارات والنقاشات في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، وتعد تونس هي الدولة الوحيدة من دول البحر الأبيض المتوسط التي تتمتع بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي يمدها الاتحاد الأوروبي بعدة أدوات للقتال ضد الإرهاب.[٦٣]

كما قامت بالتعاون مع الجزائر التي لها خبرة في مجال مكافحة الإرهاب وقتال الجهاديين لديها منذ الحرب الأهلية في التسعينات. وقدمت الجزائر تدريب للقوات الخاصة التونسية وقامت بتبادل المعلومات الاستخباراتية مع تونس، كما قامت الجزائر بنشر عسكري على حدودها مع تونس لتعزيز الأمن هناك، ومن خلال هذه الجهود استطاعت تونس أن تكبح جماح التهديدات الإرهابية في الداخل، وقامت بأسر أفراد من كتيبة عقبة بن نافع وجند الخلافة.[٦٤] كما قامت تونس بإغلاق الحدود مع ليبيا وفتحها عدة مرات، لمنع تسلل المقاتلين عبرها إلى ليبيا.[٦٥]

وفي عام ٢٠١٩ أكد الأميرال العكروت – أمين عام مجلس الأمن القومي ومستشار الرئيس التونسي للشئون الأمنية والعسكرية والمدير السابق للأمن العسكري التونسي – أن الانتصار على الإرهاب وظاهرة المقاتلين الأجانب في تونس ودول شمال إفريقيا مرتبط بنجاح الدولة التونسية في جهودها لوقف النزاعات والصراعات في فلسطين المحتلة، وباقي الدول العربية، مثل ليبيا وسوريا التي تأوي العديد من المقاتلين الأجانب، الذين يعتبرون قتل المواطنين والسياح جهادا في سبيل الله، وأنهم بذلك ينتقمون مما تفعله إسرائيل في الضحايا الفلسطينيين وغيرهم من العرب الذين أضحوا ضحية لصراعات النفوذ العالمية.[٦٦]

٦- الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي

تقوم الحكومة التونسية بمراقبة ورصد الخلايا الجهادية التي تستخدم حساباتها على الانترنت لتسهيل تهريب المقاتلين التونسيين، أو التخطيط لهجمات إرهابية، وأعلنت الحكومة أنها تتعاون مع شركات التواصل الاجتماعي لإزالة المحتويات التي تحرض على العنف.[٦٧]

٧- تقييد وحظر السفر لبؤر الصراع

ففي عام ٢٠١٥ قامت تونس بوضع قيود على سفر علي التونسيين تحت سن الخامسة والثلاثين، وقامت بحظر وتقييد السفر إلى تركيا والجزائر وليبيا والمغرب، للحد من الهجرة من هذه الدول إلى بؤر الصراعات في سوريا والعراق، كما قامت بمنع حوالي ١٥٠٠٠ تونسي من السفر إلى مناطق الصراع عام ٢٠١٥، ومنع حوالي ٢٧٠٠٠ من الجهاديين التونسيين من السفر عام ٢٠١٩، وقد قامت الحكومة بهذه القيود لمنع التونسيين من الانخراط في نشاطات إرهابية.[٦٨]

٨- التدابير العقابية للعائدين من بؤر الصراع

تقوم الحكومة التونسية بالقبض على ٩٥٪ من المقاتلين العائدين من بؤر الصراعات، وفرض تدابير أمنية صارمة عليهم وحبسهم بشكل انفرادي لمنع اختلاطهم بمسجونين آخرين. وعادة ما يحكم عليهم بالسجن لمدة ٥ سنوات تليها من ثلاثة إلى خمسة سنوات تحت المراقبة، حيث تقوم السلطات المحلية بمتابعتهم ومراقبتهم.[٦٩]

وفي عام ٢٠١٤ اقترح الرئيس التونسي السابق المنصف المرزوقي تشريعا من شأنه أن يمنح العائدين من المقاتلين الأجانب مسارا للاندماج مرة أخرى في المجتمع، إلا أن ذلك لم يحظ بقبول من الرأي العام والمجتمع والفئات المختلفة في تونس، واستمر النهج المحافظ وسياسات الاعتقال في التعامل مع العائدين من المقاتلين الأجانب التونسيين.[٧٠]

وعلى الرغم من أهمية الإجراءات التي اتخذتها تونس للتعامل مع المقاتلين الأجانب التونسيين العائدين من بؤر الصراع، إلا أنها ليست كافية، حيث يجب على تونس أن تنظر إلى خبرات الدول الأخرى في التعامل مع المقاتلين الأجانب، فهناك العديد من الدول التي تتبع النهج الليبرالي والتي تصمم برامج للدمج وإعادة تأهيل المقاتلين الأجانب ليعودوا مواطنين صالحين مرة أخرى. ومن هذه الدول الدنمارك وألمانيا وبلجيكا.

ففي الدنمارك وتحديدا في مدينة آرهوس قامت الشرطة والمجلس البلدي بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية على تشجيع المقاتلين على العودة من خلال برنامج "الخروج"، فعلى الرغم من أن الدنمارك تحاكم وتعتقل المقاتلين العائدين الذين ثبت تورطهم في أنشطة إرهابية، إلا أنها تقدم يد المساعدة للآخرين الذين لم يثبت تورطهم، وتوفر لهم فرص عمل وسكن وتعليم وإرشاد نفسي لهم، ولا تحاول هذه البرامج تغيير عقيدتهم الإسلامية، وإنما نبذ العنف عنهم. فالمتطرفين العنيفين يمكن نزع التطرف منهم من خلال معالجة مخاوفهم وتوفير حياة كريمة لهم، والعمل على ادماجهم ثقافيا واجتماعيا في المجتمع، وتنمية مهاراتهم الأساسية.

وقد نجحت هذه البرامج في الدنمارك إلى حد كبير، ففي عام ٢٠١٣ غادر ٢٢ من أتباع مسجد جرمهوجفج في آرهوس للجهاد في سوريا، وبعد اتصال فريق التوعية بالمسجد عام ٢٠١٤ لم يغادر سوى فرد واحد من أعضاء المسجد، ومن بين الثلاثة والثلاثون من سكان آرهوس الذين غادروا للقتال في سوريا، عاد ستة عشر

بتيسير من السلطات الدنماركية، ولم يرتكب أي منهم جرائم خطيرة بعد ذلك، والعديد منهم الآن يعملون أو يدرسون. [٧١]

وفي ألمانيا يقدر عدد الذين غادروا للقتال في سوريا نحو ٤٠٠ مواطن ألماني، عاد منهم حوالي ١٠٠ مقاتل،[٧٢] وتقوم ألمانيا بتطبيق مشروع يعرف باسم "حياة"، من خلال الشراكة مع المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين في عام ٢٠١٢، وذلك لعمل تقييم فردي للمقاتلين الأجانب العائدين، ويتم توجيههم من خلال عملية الإرشاد وإعادة الدمج في برلين وألمانيا الشرقية، وفي هذا المشروع يتم التفريق بين أنواع العائدين لأن اعتقال العائدين جميعا يؤدي إلى مزيد من التطرف. ويركز هذا المشروع على ثلاثة جوانب لنزع التطرف وإعادة الدمج التدريجية وهم:

- الجانب العقائدي: من خلال إبطال خطاب الجماعات الجهادية وتشجيع المقاتلين الأجانب على التصالح مع ماضيهم.
- الجانب العملي: تقديم فرص عمل للمقاتلين الأجانب العائدين، أو تعليم أو تدريب، وإيجاد سكن لهم.
- الجانب العاطفي: العمل على تلبية احتياجاتهم العاطفية من خلال جمعهم بعائلتهم التي توفر الدعم لهم، أو إنشاء مرجعية اجتماعية بديلة.

ومنذ بداية مشروع "حياة" تم معالجة ١٣٠ حالة. كما اتسم نظام العدالة الجنائية الألمانية أيضا ببعض التساهل من خلال تخفيض عقوبات السجن لبعض المقاتلين الذين ثبت تورطهم في أعمال إرهابية، فعلى سبيل المثال: بعد عودة المقاتل الألماني كرشنك بريشا، العضو السابق في تنظيم الدولة الإسلامية، تم تخفيض عقوبة السجن عليه من ١٠ سنوات إلى ٣ سنوات و٩ أشهر، مقابل اعترافه بجرائمه وإعطاؤه معلومات استخباراتية عن هيكل القيادة في تنظيم الدولة الإسلامية.

وفي بلجيكا تقوم هيئة التنسيق وتحليل المخاطر بمقابلة المقاتلين الأجانب العائدين إلى بلجيكا، وتقوم بتقييم حالة كل مقاتل، من أجل تحديد المسئولية الجنائية الخاصة به، كما تدرس الهيئة إمكانية إعادة دمجه في المجتمع مرة أخرى، كما تقوم استراتيجية مكافحة التطرف الوطنية في بلجيكا بالإشراف على ما يقرب من ٢٠ فرقة عمل متعددة الأطراف، لإعادة دمج المقاتلين. وتحديد الأفراد المعرضين لخطر التطرف في المجتمع، ووضع خطط لدعمهم وحمايتهم. [٧٣]

ولا تقتصر برامج إعادة التأهيل على الدول الغربية فقط، فالعديد من الدول العربية اتبعت هذه البرامج سابقا مثل المملكة العربية السعودية واليمن، حيث قامت هذه الدول بتطوير برامج لنزع التطرف عن أعضاء القاعدة السابقين، والجماعات الإسلامية وإعادة إدماجهم في المجتمع، وركزت هذه البرامج على إعادة شرح وتفسير المعتقدات الدينية التي أُسئ تفسيرها واستغلتها الجماعات المتطرفة لتجنيد مواطنيها، وفي عام ٢٠٠٤ وضع البرنامج السعودي ورا هاما لرجال الدين في تعليم الإرهابيين في السجون التعاليم الدينية الصحيحة، كما سعى البرنامج إلى دراسة العوامل النفسية والاقتصادية والمظالم الاجتماعية المتصورة من قبل المتطرفين والدافعة للانتماء إلى الجماعات المتطرفة.[٧٤]

ومما سبق تتضح أهمية تبني الأساليب الليبرالية في التعامل مع المقاتلين الأجانب، وبالتالي ينبغي على تونس أن تتبع النهج الليبرالي وتتبنى برامج إعادة دمج المقاتلين الأجانب، فظاهرة المقاتلين الأجانب ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد وتتطلب ردود أفعال متنوعة ومتعددة من جانب الدولة.[٧٥]

ومع ذلك يجب الحذر من التساهل مع هؤلاء المقاتلين، والذي قد يؤدي إلى نتائج عكسية، فقد يتحايل البعض على هذه البرامج مما يسمح لأصحاب النوايا العدائية بالتسلل إلى المجتمع، والقيام بهجمات إرهابية ضد الدولة.

٩- استعادة أطفال المقاتلين الأجانب التونسيين

تعمل الدولة على استعادة أطفال المقاتلين الأجانب التونسيين في الوقت الحالي، حيث استلمت تونس من الحكومة الليبية ٤ أطفال في ٢٠٢٠، وقامت باستلام ٥ أطفال في مارس ٢٠٢١.[٧٦] وهذا يدفع للتساؤل حول مصير هؤلاء الأطفال بعد عودتهم إلى تونس. إن الأطفال العائدين هم ضحايا ولدوا للمقاتلين الأجانب التونسيين في ليبيا أو العراق أو سوريا، أو ولدوا في تونس ثم رافقوا ذويهم إلى بؤر الصراع عند سفرهم للجهاد هناك. ونظرا لأن عدد كبير من ذوي هؤلاء الأطفال قُتلوا أو سُجنوا في ليبيا وسوريا والعراق فإن مصير هؤلاء الأطفال يظل عالقا، خاصة في حالة فقدانهم أمهاتهم أيضا.

وقد طالبت عدة منظمات تونسية حقوقية باستعادة أبناء المقاتلين الأجانب التونسيين العالقين في برؤ الصراع في ليبيا وسوريا والعراق، والذين تتراوح أعدادهم بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ طفل، وتتراوح أعمارهم ما بين حديثي ولادة إلى ٦ أعوام، ومن هذه المنظمات جمعية إنقاذ التونسيين العالقين بالخارج، وفي ٢٧ مايو ٢٠١٧ نظمت هذه

الجمعية وقفة احتجاجية في العاصمة التونسية، لجذب الرأي العام إلى قضيتها، إلا أن هناك العديد من الفئات في المجتمع التي ترفض عودة هؤلاء الأطفال، حيث يروا أنهم متأثرون بذويهم من المقاتلين وقد يشكلوا تهديدا على الأمن والاستقرار في تونس.

وتؤكد جمعية إنقاذ التونسيين العالقين بالخارج أن ٥٠٪ من هؤلاء الأطفال متواجدين في ليبيا، و٣٢٪ منهم موجودين في سوريا، و٤٪ منهم متواجدين في العراق، وتُوزع النسبة الباقية على دول أخرى. أما بالنسبة لأعمارهم فإن ٢٦٪ منهم تقل أعمارهم عن عامين، و٢٤٪ منهم تتراوح أعمارهم بين عامين لأربعة أعوام، و٣٤٪ منهم تتراوح أعمارهم بين أربعة وستة أعوام، و١٦٪ منهم تتعدى أعمارهم الست سنوات.[٧٧]

ولكن ما مصير هؤلاء الأطفال العائدين إلى تونس، خاصة الذين تزيد أعمارهم عن ٦ سنوات والذين شاركوا بالفعل في الأعمال القتالية في بؤر الصراع؟ ينبغي على تونس أن تحاول إعادة إدماج هؤلاء الأطفال في المجتمع التونسي وإعادة تأهيلهم ليصبحوا مواطنين صالحين.

فإعادة الإدماج هي "العملية التي يسترد من خلالها الطفل بعد التجنيد والاستغلال من قبل جماعة إرهابية أو جماعة متطرفة عنيفة، قدراته للاضطلاع بدور بناء في المجتمع، فعملية الإدماج تأتي بعد اضطراب كان له أثر على حياة الطفل وبناء شخصيته، وهي تمثل انتقالا نحو فرص فردية واجتماعية جديدة".[٧٨]

وينبغي أن يكون إعادة الإدماج وإعادة تأهيل الأطفال هدف لأي إجراء تتخذه تونس بشأن هؤلاء الأطفال، وعند وضع برامج إعادة الإدماج يجب على تونس أن تأخذ في اعتبارها الأبعاد المختلفة لهذه العملية. حيث أن هناك عناصر رئيسية لإعادة إدماج الطفل في المجتمع حددها تقرير الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهي:

١- التعافي الصحي والنفسي والاجتماعي ومعالجة أثر التجنيد والعنف على الطفل بدنيا وعقليا، وينبغي ألا تكون هذه المعالجة قصيرة المدى، بل تكون معالجة طويلة المدى حتى ينمو الطفل بشكل طبيعي.
٢- تعليم الأطفال وتوفير فرص للتدرب المهني لهم، فوجود الأطفال في بؤر الصراع فترة طويلة حرمهم من فرص التعليم، لذا ينبغي أن توفر الدولة التونسية للأطفال العائدين فرصا للتعليم والتدريب المهني، حتى يتثنى لهؤلاء الأطفال إيجاد فرص عمل عند الكبر.

٣- إعادة الإدماج في الأسرة والمجتمع، حيث يجب على الدولة التونسية إعادة بناء شبكة اجتماعية للطفل، حتى يستطيع الطفل أن يحيي حياة طبيعية في المجتمع تمنعه من التعرض للانضمام للجماعات المتطرفة مرة أخرى.

٤- فك الارتباط بالجماعات المتطرفة، وهذا العنصر يتعلق بالأطفال الذين شاركوا بالفعل في أفعال إرهابية ولكن أعمارهم لا تتجاوز الثمانية عشر عاما، فيجب العمل على نزع الأفكار المتطرفة التي يتبنوها وفك ارتباطهم بالجماعات المتطرفة، من خلال التعليم والتوعية بالقيم الدينية الصحيحة التي تنبذ العنف.

٥- المصالحة ضمن إجراءات غير قضائية، وهذا العنصر ذات أهمية بالغة بالنسبة للأطفال الذين كانوا يرتبطون بجماعات إرهابية سابقاً، حيث يجب عدم تعرضهم للاعتقال والمساءلة القضائية لأنهم ضحايا لذويهم وللجماعات الإرهابية التي لقنتهم الأفكار المتطرفة.

٦- إعطاء أولوية خاصة للفتيات، حيث إن العديد من الفتيات الصغار الذين لا يتجاوزا الثمانية عشر عاما كانوا عرضة للاستغلال الجنسي من قبل الإرهابيين والمتطرفين، فينبغي على الدولة التونسية معالجة شعورهم بالعار والخوف من العقاب، ويجب توفير أماكن منفصلة لإقامة الفتيات في أماكن الإيواء، وينبغي أن يكون الموظفين فيها إناث، ويجب إمدادهم بملابس ومنتجات نظافة شخصية نسائية ومراعاة الاحتياجات الخاصة للفتيات.[٧٩]

وهناك عدة خطوات أقرتها الأمم المتحدة ويجب على تونس اتباعها لاستعادة الأطفال من بؤر الصراع وهي:

- التخطيط لإرجاع الأطفال بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية

حيث إن التخطيط والتنسيق مع الجهات الحكومية في الدول التي يوجد بها الأطفال أمر من الأهمية بمكان، خاصة في التعامل مع الجماعات الإرهابية لاستعادة الأطفال، ويشمل التنسيق نظم تبادل المعلومات بين تونس والدول الأخرى، وإنشاء هيئات متعددة الأطراف تتولى عملية تسريح الأطفال من الجماعات الإرهابية.

- الرعاية المؤقتة

ويتم ذلك من خلال قيام تونس بإنشاء مركز رعاية مؤقتة، يتم إيواء الأطفال فيها بعد عودتهم من بؤر الصراع، فهذه المراكز تمثل أماكن آمنة يمكن أن يعيش فيها الأطفال في انتظار العثور على أسرهم، كما أن هذه المراكز تتيح الوقت لانفصال الأطفال عن الأفكار والجماعات المتطرفة قبل العودة إلى مجتمعاتهم المحلية. وينبغي أن يكون إيداع الأطفال في هذه المراكز لمدة محددة، وأن تلتزم هذه المراكز بالمعاملة الحسنة للأطفال، ولا تعاملهم على أنهم رهن احتجاز أو اعتقال، كما يجب التخطيط لعودة الطفل إلى مجتمعه المحلي.

- إعادة الإدماج المجتمعية

فيجب على الدولة التونسية محاولة إعادة إدماج الأطفال في مجتمعاتهم المحلية – وبالأخص هؤلاء الذين وُلدوا في تونس– حيث يمكن العثور على أفراد من عائلاتهم في تونس وإعادتهم لهم، ولكن يجب على الدولة الاستمرار في متابعة هؤلاء الأطفال في مجتمعاتهم المحلية، وتقديم الخدمات لهم المتعلقة بالصحة والتعليم وإسداء المشورة وتعزيز المهارات الحياتية الإيجابية، والقدرة على الكسب، بالإضافة إلى المساعدة النقدية وتقديم إعانات لهم، حتى يستطيعوا إكمال تعليمهم والحصول على فرص عمل في المستقبل، حتى لا ينضموا مرة أخرى إلى جماعات متطرفة.[٨٠]

خامساً: السيناريوهات المحتملة للمقاتلين التونسيين والعائدين من بؤر الصراعات المسلحة

١– السيناريوهات المحتملة للمقاتلين الأجانب

بالطبع لن يستمر جميع المقاتلين الأجانب التونسيين في سوريا والعراق في مواصلة القتال هناك، حيث سيُقتل العديد منهم في بؤر الصراع، خاصة أولئك المستعدون للجهاد حتى الموت، والبعض سيصاب بخيبة أمل وسيحاول الذهاب لبلدان مجاورة أو إلى بلده الأصلية، خاصة مع تزايد الضغط العسكري وزيادة خسائرهم، هشاشة الجماعة التي ينتمون إليها، والبعض الآخر ستظل رغبة الجهاد والقتال داخله قوية لذا سيظل في سوريا أو سيسافر ويحاول تجنيد أفراد من دول أخرى، أو القيام بهجمات إرهابية عنيفة.

وبالتالي يمكن تقسيم المقاتلون الأجانب وفقاً للسيناريوهات المستقبلية إلى أربع فئات، الفئة الأولى تشمل المقاتلون الأجانب الذين اختاروا البقاء في سوريا والعراق، والفئة الثانية تضم أولئك الذين سافروا لمواصلة الجهاد والقتال على مسرح آخر، سواء في دولتهم أو في دولة أخرى، والفئة الثالثة تشمل الراغبين منهم في العودة إلى بلدهم الأصلية، والفئة الرابعة تشمل أولئك الذين سيذهبون إلى ملجأ آخر غير دولتهم.

وبالنسبة لأولئك الذين سيستمرون في القتال فقد ينضموا إلى جماعات إرهابية أخرى – بعد هزيمة داعش وانهيار أركانه الرسمية– مثل جبهة فتح الشام، على الرغم من العلاقة المضطربة والعدائية بين جبهة فتح الشام وتنظيم داعش، حيث رفضت جبهة فتح الشام ادعاء زعيم تنظيم الدولة الإسلامية أبو بكر بغدادي بأنه هو خليفة المسلمين، كما انتقدت أعمال العنف الوحشية التي قام بها داعش. وعلى الرغم من ذلك قد ينضموا إليها نظرا لأنها أكثر جدية في ترتيبها للجماعات المسلحة في سوريا، كما أنها تحظى بتقدير أفضل من تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا، كما يقدم السكان المحليون الدعم للجماعة.

أما بالنسبة للفئة الثانية الذين يبحثون عن فرص لمواصلة الجهاد في أماكن أخرى فسيواصلون العمل في تنظيم الدولة الإسلامية أو في جماعات جهادية أخرى، والذين ينتمون لداعش قد يقومون بشن هجمات إرهابية في الدول الغربية، حيث يدعو تنظيم الدولة الإسلامية جميع المجاهدين إلى شن هجمات على الغرب كلما أمكنهم ذلك، ونتج عن هذه الدعوة هجوم شارلي إبدوا في يناير عام ٢٠١٥ وهجمات باريس في نوفمبر عام ٢٠١٥ وهجوم بروكسل في مارس عام ٢٠١٦ والتي قام بها مقاتلون أجانب عادوا من سوريا. وقد يجد المقاتلون الأجانب طريقهم إلى صراعات أخرى في العالم الإسلامي بدون دعم أو توجيه من تنظيم الدولة الإسلامية، فقد يبحثون عن جماعات جهادية أخرى ينتمون إليها ويعيدوا تجميع صفوفهم وإنشاء شبكاتهم والبحث عن أراضي غير خاضعة لسيطرة حكومية يمكنهم العمل بها.

أما الفئة الثالثة من المقاتلين الأجانب فتتمثل في الذين يسعون للعودة إلى بلدانهم الأصلية نتيجة لإصابتهم بخيبة أمل في الحرب في سوريا والعراق، أو نتيجة للعقوبة القاسية التي يفرضها تنظيم الدولة الإسلامية على المنشقين والفارين من الحرب[٨١] وأيضا لتراجع جاذبية تنظيم الدولة الإسلامية بعد خساراته.[٨٢] أما الفئة الرابعة من المقاتلين فهم أولئك الذين يغادرون سوريا والعراق للذهاب إلى دول ثالثة، وتشمل هذه الفئة الجهاديين

العالميين والمحاربين القدامى، وهم يسافرون إلى دول أخرى لأنهم لا يستطيعون العودة لبلدانهم الأصلية إما لإلغاء جوازات سفرهم من قبل الحكومة، أو لأنهم يواجهون تهماً جنائية.[٨٣]

ويثير رحيل المقاتلين الأجانب التساؤل حول **طرق الخروج المحتملة** لهؤلاء الأفراد، فبالنسبة للراحلين من سوريا سيكون أمامهم ثلاثة طرق برية وهم حدود سوريا مع لبنان، وحدودها مع الأردن، وحدودها مع تركيا، ففي بداية الصراع تمكن عدد قليل من المقاتلين من الوصول إلى سوريا عبر لبنان، فالخروج عن طريق لبنان يمثل طريقا صعبا للخروج لأنه يحتاج إلى اتصالات داخل لبنان لتسهيل هذا السفر، كما أن الحدود اللبنانية السورية إما يسيطر عليها نظام بشار الأسد، أو تخضع لحراسة شديدة من قبل الجيش اللبناني، لذا فمن المتوقع أن يستطيع عدد قليل من المقاتلين الأجانب الخروج من سوريا عن طريق لبنان، وهم الذين لهم صلات هامة داخل لبنان.

وسيكون الخروج من سوريا عن طريق الأردن صعبا للغاية بالنسبة للمقاتلين الأجانب، حيث أن السلطات الأردنية تسيطر بشكل كبير على حدودها مع سوريا، كما تم تأمين الحدود الأردنية من خلال برنامج الأمن الممول من البنتاجون بقيمة ١٠٠ مليون دولار للأردن والعراق، ونتيجة لذلك تظل تركيا هي نقطة العبور الأكثر احتمالا للمقاتلين الأجانب الذين يسعون للخروج من سوريا أو العراق، حيث ظهرت شبكة تهريب كبيرة منذ بدء الصراع السوري، برئاسة قائد في تنظيم الدولة الإسلامية، وهو "أبو محمد الشمالي"، وتعتبر هي الوسيط والميسر لتحركات المقاتلين الأجانب من وإلى سوريا، وقد صرف الانقلاب العسكري في تركيا في يوليو عام ٢٠١٦ والاضطراب السياسي نظر تركيا عن تشديد الأمن على حدودها، ما أدى إلى تيسير حركة المقاتلين الأجانب من خلالها. كما أنشأ تنظيم الدولة الإسلامية نقاط اتصال بالمقاتلين الأجانب وقام بتسهيل طريق سفرهم عبر تركيا.[٨٤]

وتزعم تركيا أنها تعتقل وتحتجز المقاتلين الأجانب الذين يعبرون حدودها، ففي الفترة من ٢٠١١ حتى مارس ٢٠١٦ زعمت السلطات التركية أنها رحلت حوالي ٣٢٥٠ مقاتل أجنبي كما زعمت في عام ٢٠١٦ أنها احتجزت ١٦٥٤ مقاتل أجنبي من المشتبه انتمائهم لتنظيم الدولة الإسلامية، إلا أنه من غير الواقعي قيام السلطات التركية باحتجاز كل هؤلاء واعتقالهم، خاصة مع زيادة أعداد المقاتلين مما يصعب احتجاز كل هؤلاء في تركيا، وبالنظر إلى أن نصف ما تعتقله تركيا من المقاتلين الأجانب العرب، فهناك تساؤل حول ما ستفعله تركيا بهم بعد اعتقالهم، فإذا قامت بتسليمهم إلى سلطات بلدانهم الأصلية، فقد يعرضها ذلك لهجمات إرهابية

من جماعات متطرفة انتقاما منها، لذا تفضل تركيا أن تغض الطرف عن المقاتلين الأجانب وجعلهم يغادرونها بسرعة.

وبمجرد وصول المقاتلين الأجانب إلى تركيا فإن لديهم خيارات متعددة للسفر منها إلى دول أخرى، حيث يوجد بتركيا ١٦ مطار دولي، وهناك العديد من طرق التهريب البرية والبحرية إلى شمال أفريقيا أو إلى أوروبا، وهناك طرق للعبور برا وجوا إلى الشرق أي إلى القوقاز وآسيا الوسطى. وبالنسبة للمقاتلين الأجانب التونسيين فمن المتوقع استخدام تركيا للعبور منها والعودة إلى تونس.[٨٥]

٢- السيناريوهات المحتملة للعائدين من المقاتلين الأجانب

تشهد الفترة الحالية عودة العديد من المقاتلين الأجانب من سوريا والعراق إلى بلدانهم الأصلية، وذلك بعد هزيمة داعش وتراجعها في العديد من المناطق. وتؤكد تقارير الأمم المتحدة أن ٣٠٪ من المقاتلين الأجانب قد عادوا إلى ديارهم، وتؤكد الأمم المتحدة أن حوالي ٧٠٠٠ مقاتل من المقاتلين الأجانب لقوا حتفهم في ساحة المعركة، بينما ترك ما يقرب من ١٤٩٠٠ مقاتل من المقاتلين الأجانب ساحات النزاع، وذلك حتى عام ٢٠١٧. وهناك ٣٦٪ فقط منهم (أي حوالي ٥٣٩٥ مقاتل) مسجونون حالياً، بينما عاد ٤٦٪ (أي حوالي ٦٨٣٧ مقاتل) من هؤلاء المقاتلين إلى دولهم دون أن يخضعوا للسجون ولنظم العدالة الجنائية.

ويوضح الجدول التالي إجمالي أعداد المقاتلين الأجانب العائدين إلى كل دولة عربية حتى عام ٢٠٢١.

الجدول رقم (٣)

أعداد المقاتلين الأجانب العائدين إلى دولهم الأصلية حتى عام ٢٠٢١

الدولة (الولاية القضائية)	إجمالي عدد العائدين من سوريا والعراق
الجزائر	١١٦
مصر	٦٠٠
الأردن	٣٠٠
الكويت	٦
لبنان	١٤

ليبيا	٨٤
المغرب	٣٠٨
المملكة العربية السعودية	٧٦٢
السودان	٥
تونس	٩٧٠
المجموع	٣٤٣٩

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، **مرجع سبق ذكره**.

هذا وتتنوع دوافع عودة المقاتلين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية، فالبعض يعود نتيجة لشعوره بخيبة الأمل، والبعض الآخر يعود للم شمل أسرته في دولته وتحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية، والبعض الآخر يعود لمواصلة تنفيذ أفكاره الراديكالية على أرض الوطن.

وقد صنفت الأمم المتحدة المقاتلين الأجانب التونسيين العائدين إلى خمس فئات وفقا لمستوى الخطر الذي من المرجح أن يشكل تهديدا لدولتهم:

١- الفئة الأولى: تنطوي على العائدين الذين رحلوا مبكرا عن بؤر الصراع دون أن يندمجوا في داعش بشكل كبير، وهؤلاء أقل خطرا لأنهم غالبا لا يتعاطفون كثيرا مع داعش، ولم يسافروا بنية الانضمام إليها، وإنما سافروا إلى سوريا بنية حمل السلاح في وجه نظام بشار الأسد وتقديم المساعدات الإنسانية للنظام السوري.

٢- الفئة الثانية: العائدون الذين بقوا لفترة أطول لكنهم لم يوافقوا على كافة أعمال داعش، فقد كانوا يدعمون داعش عندما وجدوا فيها دولة الخلافة، ولكنهم بدأوا يتشككوا في سمو أهداف داعش وفي الأساليب التكتيكية والاستراتيجيات التي تتبعها، بعد العنف الوحشي التي تقوم به، وبعد تزايد الخلافات الداخلية بها، إلا أنهم مازالوا يدعمون إقامة الخلافة.

٣- الفئة الثالثة: العائدون الذين لا توجد لديهم أي شكوك أو هواجس بشأن الدور الذي يقومون به، أو الاستراتيجيات والتكتيكات التي تتبعها داعش، وهؤلاء أكثر خطورة، لأنهم انخرطوا في أنشطة داعش التي تتسم بالعنف والتوحش، وآمنوا بها كوسائل شرعية لتحقيق أهدافهم، وقد منحهم القتال في صفوف

داعش إحساس بالمغامرة والبطولة، فالمشاركة في أساليب داعش التكتيكية هي شكل متطرف من أشكال المغامرة، وبالتالي قد يسعون إلى هذه الأنشطة المتطرفة عند العودة لدولهم لإشباع رغباتهم في البطولة والمغامرة المتطرفة.

٤- الفئة الرابعة: العائدون الذين يؤمنون إيمانا تاما بمبادئ داعش وينصاعون لها انصياعاً تاماً، ولكنهم أُجبروا على ترك بؤر الصراع والعودة لدولهم الأصلية، نتيجة لفقدان أراضيهم أو أسرهم أو ترحيلهم، وهؤلاء هم الأكثر خطورة لإيمانهم الكامل بتنظيم الدولة الإسلامية، وقد يحاولون بعد عودتهم تعزيز أهداف إرهابية من خلال تكون الخلايا الإرهابية وتجنيد متعاطفين مع تنظيم داعش، وشن هجمات إرهابية وتصوير أنفسهم على أنهم محاربين قدماء.

٥- الفئة الخامسة: العائدون الذين أرسلتهم داعش للقتال من أجل الخلافة في أماكن أخرى، منذ عام ٢٠١٤ تقوم داعش بتكوين خلايا لها من المقاتلين الأجانب في عدة دول، بهدف التخطيط لهجمات في الخارج وتنفيذها، وبالتالي تضم هذه الفئة مقاتلين إرهابين وليس مجرد عائدين يشعرون بالذنب، وهذه الفئة هي أكثر الفئات خطورة على الأمن. حيث إنهم يبدون كالعائدين ويستخدمون نفس الطرق، ومن الأكيد أنهم سيقومون بأعمال ارهابية في دولهم.[٨٦]

هناك سيناريوين محتملين يمكن أن يسلكهم المقاتلون الأجانب التونسيون العائدون من بؤر الصراعات المسلحة:

١- السيناريو الأول: هو العودة للحياة الطبيعية في دولتهم، وهؤلاء قد يكونوا ضمن الفئة التي لم تسافر لبؤر الصراع من أجل الانضمام لداعش وإنما سافروا من أجل قتال النظام السوري على سبيل المثال أو تقديم مساعدات إنسانية، وهؤلاء من ضمنهم نساء وأطفال قد لا يكونوا تلقوا تدريبا على القتال أو ارتكبوا جرائم عنيفة، وعند عودتهم انسحبوا من أي شبكة تربطهم بالتطرف، وتؤكد العديد من التقارير أن العديد من العائدين من المقاتلين الأجانب قاموا بالمشاركة في عدة جهود لمنع التطرف ومحاربة الإرهاب.[٨٧]

كما قد يعود المقاتلون الأجانب إلى دولهم بعد ترك القتال والانفصال عن داعش، إلى حياتهم الطبيعية، نتيجة لشعور هؤلاء باليأس وخيبة الأمل من الممارسات الإرهابية والحياة في مناطق الصراع، ومحاولتهم العودة لنشاطاتهم السابقة في دولتهم.[٨٨]

٢- السيناريو الثاني: هو تقاربهم مع الشبكات المتطرفة والجهادية التي تعمل في المنطقة، حيث أنتج الصراع في سوريا مقاتلين أجانب محترفين، لديهم مهارات قتالية عالية،[٨٩] وقد يختار هؤلاء الأفراد طريق التطرف والإجرام بسبب الرغبة المتأصلة لديهم في مواصلة سياسات وأهداف تنظيم الدولة الإسلامية، فهناك احتمالية لتقارب هؤلاء العائدين مع المتعاطفين المحليين والمؤيدين الدينيين. ومع استمرار عدم معالجة الظروف المجتمعية التي دفعت الكثيرين إلى دعم داعش مثل ارتفاع معدلات البطالة[٩٠] (حيث وصل معدل البطالة في تونس في يونيو عام ٢٠٢٠ إلى 16.2%، ووصل معدل بطالة الشباب في نفس العام إلى 36.5%)،[٩١] وارتفاع مستوى الاستياء من الحكومة قد يجذب العائدون مرة أخرى إلى من ساعدوهم في اتخاذ قرار السفر.

فقد اقترح تنظيم الدولة الإسلامية حشد العائدين لمهاجمة أهداف في بلدانهم الأصلية، وذلك من أجل الحفاظ على اسم وهيبة التنظيم العالمية، فهؤلاء العائدون يشكلون خطورة كبيرة نظرا إلى استمرار التشدد والخبرة القتالية التي اكتسبوها خلال فترة وجودهم في مناطق النزاع، مثال على ذلك، الذين قاموا بهجمات باريس عام ٢٠١٥ هم مقاتلون أجانب تلقوا تدريبا في تنظيم داعش في سوريا. كما أن هؤلاء المقاتلون قد يحتفظون بعلاقاتهم مع إرهابيين آخرين، مما يسمح لهم بتجميع موارد للقيام بهجمات واسعة النطاق، وتوفير الفرص لمقاتلي داعش الأساسيين لتجنيد مقاتلين جدد وإرسالهم إلى أماكن أخرى.

وتؤكد العديد من الدراسات على ذلك، فقد أكدت دراسة أُجريت على ٥١٠ هجمة من هجمات داعش في العراق وسوريا، حتى عام ٢٠١٧، أن المقاتلون الأجانب شاركوا في أكثر من ٢٥٪ من هذه الهجمات. ومن ضمنهم ٨٧ هجمة نفذها المقاتلون الأجانب خرج دولهم الأصلية. كما شارك المقاتلون الأجانب في ابتكار نوع جديد من أساليب العمل الإرهابية، وهو استخدام الاتصالات الآمنة لتوجيه المقاتلين عن بعد، وهو ما حدث في الهجمات الموجهة من مدينة تلعفر على يد مخططين افتراضيين.[٩٢]

وبالتالي يمكن أن يشكل المقاتلون التونسيون العائدون خطراً على الأمن القومي التونسي من خلال عدة جوانب:

- الجانب الأول: قد تعمل الجماعات الإرهابية داخل تونس على جذب المقاتلين العائدين وتوفير منبر لهم، يعملون من خلاله على تلقين أفراد آخرين خبراتهم القتالية التي اكتسبوها من خلال مشاركتهم في العمليات الإرهابية في بؤر الصراع.
- الجانب الثاني: قد يتحول المقاتلون إلى ما يسمى "الذئاب المنفردة" حيث يقومون بتنفيذ عمليات فردية ضد الدولة التونسية.
- الجانب الثالث: عندما يعتقل هؤلاء العائدون قد يشكلون خطرا على المسجونين أنفسهم، حيث قد يحاولوا تجنيدهم داخل السجون.[٩٣]
- الجانب الرابع: قد يقوم العائدون من المقاتلين الأجانب التونسيين بشن هجمات على أهداف غربية، حيث إن العائدين كانوا يحاربون مع داعش وتشربوا منها عدائها للغرب، لذا فهم يحملون مشاعر عدائية للمنظمات الغربية والدولية، وبالتالي سيقومون بمهاجمة أهداف غربية واختطاف غربيين وقتلهم أو احتجازهم كرهائن.
- الجانب الخامس: قد يقوم العائدون باستهداف المدنيين التونسيين إما لأسباب أيديولوجية، حيث يقومون باستهداف أولئك الذين لا يتبنون نفس آرائهم وأفكارهم المتطرفة، أو لأسباب تكتيكية، حيث يمارسون العنف الانتقائي لترويع المدنيين.[٩٤]

لذا ينبغي على الدولة التونسية أن تتبنى عدة سياسات من شأنها منع عودة المقاتلين العائدين من بؤر الصراع إلى الأنشطة الإرهابية، ومن أهم هذه السياسات معالجة المظالم الاجتماعية والاقتصادية التي كانت الدافع وراء راديكالية التونسيين وتحولهم لمقاتلين، كما يجب أن تعزز إدماج العائدين في المجتمع ومعالجة الإحباط الذي يشعرون به، وينبغي إدماجهم في الحياة السياسية والسماح لهم بالمشاركة في الانتخابات والأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

ولا ينبغي على الدولة أن تضع قيوداً على الأنشطة الدينية، بل يجب ان تهتم بتعليم الدين المعتدل، والسماح للقوى الدينية السلمية بالعمل السياسي في إطار القانون والتعبير عن نفسها، وتشجيعهم على التنافس. وينبغي

على الأحزاب الدينية السلمية والعلمانية العمل معا لمكافحة الإرهاب والتطرف وإعادة ادماج العائدين من المقاتلين الأجانب في العمل معهم.[٩٥]

الخاتمة

لقد سعت هذه الدراسة إلى بحث ظاهرة المقاتلين الأجانب التونسيين، من خلال التركيز على العوامل التي تدفع الأفراد (التونسيون بالأخص) ليصبحوا مقاتلين عبر وطنيين، وتأثير هؤلاء المقاتلين على تونس وعلى بؤر الصراع ومسارات تعامل الدولة معهم، وأخيرا السيناريوهات المستقبلية المحتملة لهؤلاء المقاتلين. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، وهي **أولا:** تعقد ظاهرة المقاتلين الأجانب، حيث لا يمكن تفسيرها من خلال عامل واحد وإنما يجب أن تتضافر عدة عوامل لتفسيرها، وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة ليست ظاهرة حديثة، إلا أن أعداد المقاتلين الأجانب زادوا بشكل كبير بعد الثورات العربية، وتعد تونس أكثر الدول المصدرة للمقاتلين الأجانب، حيث صدرت حتى عام ٢٠٢١ حوالي ١٣٠٠٠ مقاتل أجنبي تونسي إلى سوريا والعراق، ويرجع ذلك إلى المناخ السياسي الموات للتطرف في تونس في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، حيث غضت الحكومة التونسية الطرف عن حملات تلقين الأفكار الراديكالية في المساجد والسجون، كما سمحت الحكومة بإنشاء خيم التبشير التي تحث على الجهاد والقتال.

كما لعب العفو والعام عن السجناء السياسيين والمتطرفين وتآكل البيئة الأمنية وحل جهاز المخابرات عام ٢٠١١، دورا هاما في تجنيد المقاتلين الأجانب التونسيين، بالإضافة إلى ذلك فإن الفراغ السياسي وحالة الفوضى في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي وانتشار الجماعات السلفية الجهادية في ليبيا أدت إلى إرسال التونسيين إلى هناك للتدرب على القتال.

ثانيا: أن العوامل التي دفعت التونسيين إلى القتال في ليبيا وسوريا والعراق متعددة ومتنوعة، ويمكن تقسيمهما إلى نوعين من العوامل، وهما عوامل الدفع وعوامل الجذب، وعوامل الدفع هي العوامل التي تدفع المقاتلين للقتال، ومنها عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته البلاد بعد الثورة، والتهميش السياسي وقلة الفرص الاقتصادية، والتضامن مع الشعب السوري والرغبة في مساعدتهم، والفراغ الديني وقلة المعرفة بالدين الصحيح قبل الثورة، والفساد والرغبة في الأمن والسلامة الشخصية، وممارسة العنف والإيذاء ضد الشباب التونسي والحرمان النسبي

والمظالم الاجتماعية، وانفتاح المجتمع التونسي بعد الثورة، والمعاناة الشخصية والتعرض للفكر المتطرف في السجون، والرغبة في الخلاص والتطور التكنولوجي.

أما عوامل الجذب فتتمثل في الخصائص الإيجابية المتصورة والمزايا التي تغري الأفراد للانضمام بالجماعات المتطرفة، مثل جذب الجماعات الجهادية في تونس للأفراد، والمشاعر المناهضة للاستعمار، وتأثير العربة والفرص الاقتصادية التي تتيحها الجماعات المتطرفة، والرغبة في عودة الخلافة.

ثالثا: أثر المقاتلون الأجانب التونسيون على الأوضاع الداخلية في تونس وعلى بؤر الصراع تأثيرا من الأهمية بمكان، حيث أن العائدون منهم خلفوا حالة من عدم الاستقرار في تونس نتيجة لقيامهم بعدة هجمات إرهابية، وفي بؤر الصراع انضم المقاتلون إلى الجماعات المتطرفة مثل داعش وجبهة النصرة، مما أدى إلى مساعدة داعش في الاستحواذ على الكثير من الأراضي في سوريا.

رابعا: إن النهج الذي تتبعه الدولة التونسية في التعامل مع المقاتلين الأجانب هو النهج المحافظ، ففي البداية تجاهلت الأمر ثم قامت بدءا من عام ٢٠١٣ بعدة إجراءات، مثل إعادة بسط سيطرتها على المساجد، وإصدار تشريعات جديدة لمكافحة الإرهاب – قانون ٢٠١٥ – واتباع استراتيجية مضادة للإرهاب، والتعاون مع الدول الأخرى في المجال الأمني، والرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي وتقييد وحظر السفر لبؤر الصراع، واعتقال ومحاكمة المقاتلين العائدين الذين ثبت تورطهم في أعمال إرهابية واستعادة أطفال المقاتلين الأجانب التونسيين من بؤر الصراعات.

وعلى الرغم من أهمية التدابير التي اتخذتها تونس تجاه المقاتلون، إلا أنها ليست كافية حيث يجب عليها اتباع النهج الليبرالي في التعامل مع المقاتلين، والنظر إلى خبرات الدول الغربية التي تصمم برامج لإعادة دمج وإعادة تأهيل المقاتلين، ومن هذه الدول ألمانيا وبلجيكا والدنمارك.

ولكي تنجح الدولة في التصدي لظاهرة المقاتلين الأجانب ومكافحة الإرهاب يجب أن تتبع سلسلة من الإصلاحات في مجالي الأمن والعدالة الجنائية، فيجب على الدولة أن تسن قانون طوارئ جديد، وأن تقوم بتعديل قانون مكافحة الإرهاب الصادر عام ٢٠١٥، وأن تحسن من إجراءات الاحتجاز التي تقوم بها الشرطة، وينبغي أن تجمع بين الإجراءات الوقائية والإجراءات القمعية في التعامل مع ظاهرة المقاتلين الأجانب.

خامسا: وفقا للسيناريوهات المستقبلية يمكن تقسم المقاتلين الأجانب إلى أربع فئات، الفئة الأولى تشمل المقاتلون الأجانب الذين اختاروا البقاء في سوريا والعراق، والفئة الثانية تضم أولئك الذين سافروا لمواصلة الجهاد والقتال على مسرح آخر، سواء في دولتهم أو في دولة أخرى، والفئة الثالثة تشمل الراغبين منهم في العودة إلى بلدهم الأصلية، والفئة الرابعة تشمل أولئك الذين سيذهبون إلى ملجأ آخر غير دولتهم.

وفيما يتعلق بطرق الرحيل من بؤر الصراع وبالأخص سوريا، فإن أمام المقاتلين ثلاثة طرق هم الحدود مع لبنان والحدود مع الأردن والحدود مع تركيا، وتعد الحدود التركية السورية هي المعبر الأكثر احتمالا لعبور المقاتلين الأجانب.

وهناك سيناريوين محتملين للعائدين من المقاتلين الأجانب التونسيين، السيناريو الأول يتمثل في العودة للحياة الطبيعية في دولهم، بالنسبة لأولئك الذين لم يسافروا للانضمام لجماعات متطرفة وإنما لقتال النظام السوري ومعاونة السوريين، أما السيناريو الثاني فهو العودة إلى التطرف والانضمام لجماعات متطرفة مرة أخرى والقيام بهجمات إرهابية.

وبالتالي يشكل معظم العائدين خطرا على الأمن القومي التونسي، حتى لو تم احتجازهم وسجنهم، فعند خروجهم من السجن من المرجح أن يستأنفوا نشاطهم الإرهابي مرة أخرى، أو يتبعوا طريق الجريمة، خاصة في ظل استمرار تردي الوضع الاقتصادي في تونس، لذا يقع على عاتق الدولة اتخاذ التدابير للحد من العنف الجهادي ولمنع عودتهم للقتال مرة أخرى، ويتم ذلك من خلال إجراء إصلاحات في المجال الأمني، وتحسين الظروف الاقتصادية، واتباع النهج الليبرالي والتركيز على الوقاية بدلا من القمع.[٩٦]

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أسامة صالح، الاقتراب الحذر:| هل تعيد الحركات الإسلامية الصاعدة هيكلة "الدولة العربية"؟، تحولات استراتيجية، (مايو ٢٠١٢)، ص٢، متاح على http://www.siyassa.org.eg/News/2369.aspx ، تاريخ الاطلاع ٢١-٦-٢٠٢١.

أسمهان الشعبوني، أبناؤكم في خدمتكم: دعاة تونس إلى الجهاد حفر في انتشار الجهادية بعد ٢٠١١، (يوليو ٢٠٢٠)، ص١، متاح على https://jabalqaf.wordpress.com/author/jabalqaf/ ، تاريخ الاطلاع ١٧-٦-٢٠٢١.

أندرو مكدونيل ، مقاربة مجتمعية لإعادة تأهيل الجهاديين في تونس، مركز كارنيغي لسياسات الشرف الأدنى، (سبتمبر ٢٠١٨)، ص٢، متاح على https://carnegieendowment.org/sada/77359 ، تاريخ الاطلاع ٢١-٦-٢٠٢١.

بريان مايكل جنكينز، عندما يسير الجهاديون عائدون إلى أوطانهم: التهديد الإرهابي الذي يشكله المقاتلون الغربيون العائدون من سوريا والعراق، **مؤسسة راند**، (٢٠١٤)، ص١٩، متاح على www.rand.org ، تاريخ الاطلاع ١٦-٦-٢٠٢١.

تشارلز ليستر، المقاتلون الأجانب العائدون: تجريمهم أم إعادة دمجهم، مركز بروكنجز الدوحة، (أغسطس ٢٠١٥)، ص٩، متاح على http://www.brookings.edu/doha ، تاريخ الاطلاع ١٨-٦-٢٠٢١.

جورج فهمي، حمزة المؤدّب، سوق الجهاد: التطرّف في تونس، مركز كارنيغي لسياسات الشرق الأدنى، (١٦ أكتوبر ٢٠١٥)، ص١، متاح على https://carnegie-mec.org/2015/10/16/ar-pub-61626 ، تاريخ الاطلاع ٢١-٦-٢٠٢١.

مجلس الأمن، أنصار الشريعة في تونس، **الأمم المتحدة**، (٢٠١٥)، ص١، متاح على https://www.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/1267/aq_sanctions_list/summaries/entity/ansar-al-shari%E2%80%99a-in-tunisia-%28aas-t%29 ، تاريخ الاطلاع ٢١-٦-٢٠٢١.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المقاتلون الإرهابيون الأجانب: دليل لمعاهد التدريب القضائي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فيينا،(٢٠٢١)، ص٢٢، متاح على https://www.unodc.org/pdf/terrorism/FTFs_manaul_final_version_09.04.2021_AR.pdf ، تاريخ الاطلاع ١٠-٦-٢٠٢١.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دليل بشأن الأطفال الذين تجندهم وتستغلهم الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة: دور نظام العدالة، الأمم المتحدة، فيينا، (٢٠١٨)، ص١٠٦، متاح على https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/Child-Victims/Handbook_on_Children_Recruited_and_Exploited_by_Terrorist_and_Violent_Extremist_Groups_the_Role_of_the_Justice_System.A.pdf ، تاريخ الاطلاع ٢٢-٦-٢٠٢١.

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، واقع صعب: كيف يعكس الأطفال القصر في بؤر التوتر تفاعلات الإقليم، (٣ يونيو ٢٠١٩)، ص٣، مناح على https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4780/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%B5%D8%B9%D8%A8-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D8%B9%D9%83%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8F%D8%B5%D9%91%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D8%A4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AA%D8%B1-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85 ، تاريخ الاطلاع ٢٢-٦-٢٠٢١.

هارون ي. زيلين، حركة الجهاد التونسية بعد عشر سنوات على العفو عن السجناء، **معهد واشنطن**، (٩ فبراير ٢٠٢١)، متاح على https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/hrkt-aljhad-altwnsyt-bd-shr-snwat-ly-alfw-n-alsjna ، تاريخ الاطلاع ٢١-٦-٢٠٢١.

هارون زيلين، التونسيون في الجهاد العراقي وكيف مهد ذلك الطريق أمام الجهاد السوري، **معهد واشنطن**، (يناير، ٢٠٢١)، ص٣، متاح على https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/altwnsywn-fy-aljhad-alraqy-wkyf-mhd-dhlk-altryq-amam-aljhad-alswry ، تاريخ الاطلاع، ١٥-٦-٢٠٢١.

هارون زيلين، روكميني كاليماشي، مبشرو الجهاد التونسيون، **معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى**، (فبراير ٢٠٢٠)، ص٢، متاح على https://alghad.com/%D9%85%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%86 ، تاريخ الاطلاع ١٦-٦-٢٠٢١.

هارون زيلين، مايكل فرانكن، المقاتلون الأجانب في ليبيا: التداعيات على أفريقيا وأوروبا، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، (٢٠٢١)، ص١، متاح على https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almqatlwn-alajanb-fy-lybya-altdayat-ly-afryqya-wawrwba ، تاريخ الاطلاع ١٦-٦-٢٠٢١.

هارون ي. زيلين، الجهادية التونسية بعد مرور خمس سنوات على «أنصار الشريعة»، **معهد واشنطن**، (١٦ سبتمبر ٢٠١٨)، متاح على https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aljhadyt-altwnsyt-bd-mrwr-khms-snwat-ly-ansar-alshryt ، تاريخ الاطلاع ٢١-٦-٢٠٢١.

هند عثمان أبو الغيط، الموقف التركي من الإرهاب الدولي بالتطبيق على حالة داعش، **رسالة ماجستير**، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، (٢٠١٧)، ص٢٦.

المراجع باللغة الإنجليزية

Abdel, Jelil, Mohamed, and Others, Unemployment and Violent Extremism Evidence from Daesh Foreign Recruits, World Bank Group, Development Research Group & Middle East and North

Africa Region Office of the Chief Economist, (March 2018), P3, Retrieved from https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/29561 , Accessed 21-6-2021.
Aliaga , Lola, Kloé Tricot O'Farrell, Counter-Terror in Tunisia: A Road Paved With Good Intentions?, *Saver World*, (2017), P19, Retrieved from https://www.saferworld.org.uk/long-reads/counter-terror-in-tunisia-a-road-paved-with-good-intentions , Accessed 21-6-2021.
Arevalo , Tatiana, Mia Cleary, Jennifer Rivera, and Others, Impact Analysis: The Challenges Foreign Fighters Present to The Security of States in North Africa and The Sahel, *FIU Diplomacy Lab*, (December 2019), P4.
Ajala , Imene, Tunisian terrorist fighters: a grassroots perspective, *University of Wollongong in Dubai*, (2019), P2, Retrieved from https://ro.uow.edu.au/cgi/viewcontent.cgi?article=2084&context=dubaipapers , Accessed 21-6-2021.
Boukhars , Anouar, The Potential Jihadi Windfall from the Militarization of Tunisia's Border Region with Libya, CTC Sentinel, , (January 2018), P4, Retrieved from https://carnegieendowment.org/2018/01/26/potential-jihadi-windfall-from-militarization-of-tunisia-s-border-region-with-libya-pub-75365 , Accessed 21-6-2021.
Byman , Daniel, Jeremy Shapiro, The Threat of Terrorism from Western Foreign Fighters in Syria and Iraq, Foreign Policy At Brookings, Number 34, (November 2014), P1, Retrieved from https://www.brookings.edu/research/be-afraid-be-a-little-afraid-the-threat-of-terrorism-from-western-foreign-fighters-in-syria-and-iraq/ , Accessed 22-6-2021.
C. Kimble , Zachary, Returning Foreign Fighters To Tunisia and Libya After The Conflict in Iraq and Syria, *(Master Thesis)*, Naval Postgraduate School, California, , (2018), P37.
Catherine , Mary Cook, From Jasmine to Jihad How Disappointment With Democracy Can Create Foreign Fighters, *(Doctoral Thesis)*, (April 2018), P15, Retrieved from https://www.vanderbilt.edu/political-science/undergraduate/leiserson-award-paper-2017.pdf , Accessed 20-6-2021.
Center for Insights in Survey Research, Understanding Local Drivers of Violent Extremism in Tunisia, International Republican Institute, , (Winter 2017), Pp 8-10, Retrieved from www.IRI.org , Accessed 20-6-2021.
Cragin , Kim, The Challenge of Foreign Fighter Returnees, *Journal of Contemporary Criminal Justice*, Vol. 33(3), (2017), P279, Retrieved from www.sagepub.com/journalsPermissions.nav , Accessed 21-6-2021.
De Kerchove , Gilles, EU- Tunisia Cooperation on Security and Counter Terrorism, *IEMED*, (2018), P10, Retrieved from www.iemed.org , Accessed 17-6-2021.
Daymon, InsurgenciesChelsea, Jeanine de Roy van Zuijdewijn, David MaletRESOLVE, Career Foreign Fighters: Expertise Transmission Across Insurgencies, *Resolve Network*, (April, 2020), P34, Retrieved from https://doi.org/10.37805/ogrr2020.1.cff , Accessed 22-6-2021.

El Jamali , Hasnaa , Laurent Vinatier, There and Back Trajectories of North African Foreign Fighters in Syria, *Security Assessment in North Africa Issue Brief*, No 3, , (July 2015), P15, Retrieved from http://www.smallarmssurvey.org/sana , Accessed 10-6-2021.
Egmont Institute, Comparing policies on returning foreign terrorist fighters in Egypt, (2019), P17, Retrieved from http://www.EgmontInstitute.com , Accessed 21-6-2021.

J. Tani , John Jr, Black Flags of Their Fathers The Islamic State's Returning Foreign Fighter Youths and The Implications For US Domestic Security, *Naval Postgraduate School*, (December 2017), P23, Retrieved from https://calhoun.nps.edu/handle/10945/56820 , Accessed 22-6-2021.
Jawaid , Arsla, From Foreign Fighters to Returners The Challenges of Rehabilitation and Reintegration Policies, *Journal of Peace Building and Developmen*t, Vol 12, No 2, (2017), P18, Retrieved from https://doi.org/10.1080/15423166.2017.1323660 , Accessed 21-6-2021.
Lahlou , Mehdi, Georges Fahmi, Radicalization and Resilience Case Study: Tunisia, *GREASE*, (September 2020), P3, Retrieved from http://grease.eui.eu , Accessed 10-6-2021.
Lang Hardin, Muath Al Wari, The Flow of Foreign Fighters to the Islamic State Assessing the Challenge and the Response, Center of American Progress, (March 2016), P4, Retrieved from WWW.AMERICANPROGRESS.ORG , Accessed 10-6-2021.

Lounnas , Djallil, , The Tunisian Jihad Between Al Qaeda and ISIS, *Middle East Policy Council*, Vol. XXVI, No. 1. (2019), P6.
Lounnas , Djallil, Jihadists Groups in North Africa and The Sahel: Between Disintegration, Reconfiguration, and ReSilience, Middle East and North Africa Regional Architecture, No 16, , (October 2018), P9, Retrieved from https://www.cidob.org/en/publications/publication_series/project_papers/menara_papers/working_papers/jihadist_groups_in_north_africa_and_the_sahel_between_disintegration_reconfiguration_and_resilience , Accessed 10-6-2021.
Lydia Khalil, Rodger Shanahan, Foreign fighters in Syria and Iraq:: The day after, Lowy Institute for International Policy, (2016), P3, Retrieved from http://www.jstor.com/stable/resrep10145 , Accessed 21-6-2021.
L. Byman , Daniel, Frustrated foreign fighters, *Brookings*, (July 2017), P4, Retrieved from https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2017/07/13/frustrated-foreign-fighters/ , Accessed 21-6-2021.
M , Fatafta, , Beyond Closing Mosques and Shutting Down Facebook Pages: How Tunisia Can Address the Threat of Online and Offline Terrorist Recruitment. (DGAP kompakt, 24*), Berlin: Forschungsinstitut der Deutschen Gesellschaft für Auswärtige Politik e.V.*, (2016), P3, Retrieved from https://nbn-resolving.org/urn:nbn:de:0168-ssoar-54352-8 , Accessed 12-6-2021.
Morocco and Tunisia, *Report*, Retrieved from http://www.jstor.com/stable/resrep21453.7 , Accessed 10-6-2021.
Mishali , Meirav -Ram , Jonathan Fox, Is governmental and societal discrimination against Muslim minorities behind foreign fighters in Syria and Iraq?, Journal of Peace Research, (2021), P 1-14, Retrieved from http://journals.sagepub.com/home/jpr , Accessed 20-6-2021.
Merz, Fabien, The Next Steps of North Africa's Foreign Fighters, CSS Analyses in Security Policy, N0. 222, (March 2018), P1, Retrieved from www.css.ethz.ch/en/publications/css-analyses-in-security-policy , Accessed 17-6-2021.
Marone , Francesco, Lorenzo Vidino, Destination Jihad:: Italy's Foreign Fighters, *International Centre for Counter-Terrorism*, (2019), P19, Retrieved from http://www.jstor.com/stable/resrep19628 , Accessed 22-6-2021.
Nadhif Ahmed, Return of Tunisian Fighters From Hotbeds of Tension: Repercussions and Challenges, *Emirates Policy Center*, (May, 2021), P20, Retrieved from https://epc.ae/topic/return-of-tunisian-fighters-from-hotbeds-of-tension-repercussions-and-challenges , Accessed 31-5-2021.
Orozobekova , Almakan, The Mobilization and Recruitment of Foreign Fighters: The Case of Islamic State,

2012–2014, *ConnectionsPartnership for Peace Consortium of Defense Academies and Security Studies Institutes*, Vol. 15, No. 3 (Summer 2016), pp. 83-100, Retrieved from https://www.jstor.org/stable/10.2307/26326453 , Accessed 22-6-2021.

P. Schmid , Alex, Foreign (Terrorist) Fighter Estimates:: Conceptual and Data Issues, *International Centre for Counter-Terrorism*, (2015), P2, Retrieved from http://www.jstor.com/stable/resrep17478 , Acccessed 6-6-2021.

P. Schmid , Alex, Judith Tinnes, Foreign (Terrorist) Fighters with IS: *A European Perspective*, *International Centre for Counter-Terrorism*, (2015), P45, Retrieved from https://www.jstor.org/stable/resrep29430 , Accessed 21-62021.

Quek , Natasha, Syed Huzaifah Bin Othman Alkaff, Analysis of the Tunisian Foreign Terrorist Fighters Phenomenon, Counter Terrorist Trends and Analyses , Vol. 11, No. 5, (May 2019), P4, Retrieved from https://www.jstor.org/stable/10.2307/26631539 , Accessed 10-6-2021.

Reuter , Nona, Guidelines for Addressing the Threats and Challenges of "Foreign Terrorist Fighters" within a Human Rights Framework, *the OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR),* (2018), P7, Retrieved from www.osce.org/odihr , Accessed 17-6-2021.

Reed , Alastair, Johanna Pohl, Marjolein Jegerings, The Four Dimensions of the Foreign Fighter Threat: Making Sense of an Evolving Phenomenon, *International Center for Counter Terrorism*, (June 2017), P3, Retrieved from https://icct.nl/app/uploads/2017/06/ICCT-Reed-Pohl-The-Four-Dimensions-of-the-Foreign-Fighters-Threat-June-2017.pdf , Accessed 12-6-2021.

Rosenblatt , Nat, The Fighters: All Jihad is Local, New America, (2016), Retrieved from http://www.jstor.com/stable/resrep10467.6 , Accessed 21-6-2021, P8.

Renard , Thomas, Returnees in The Maghreb: Comparing Policies on Returning Foreign Terrorist Fighters in Egypt, Morocco and Tunisia, *Konrad Adenauer Stiftung*, (April 2019), P5, Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/340477287_RETURNEES_IN_THE_MAGHREB_COMPARING_POLICIES_ON_RETURNING_FOREIGN_TERRORIST_FIGHTERS_IN_EGYPT_MOROCCO_AND_TUNISIA_THOMAS_RENARD_editor_Table_of_Contents , Accessed 10-6-2021.

Stadlbauer , Barbara, Youth – The phenomenon of returning foreign terrorist fighters and its challenges, (2014), P9, Retrieved from http://f3magazine.unicri.it/?p=1873 , Accessed 17-6-2021.

Sterman , David, Nat Rosen blat, All Jihad Is Local ISIS in North Africa and the Arabian Peninsula, (April 2018), *New America,* Retrieved from http://newamerica.org/our-story , Accessed 21-6-2021.

Soufan Group, Foreign Fighters: The Numbers by Region, An Updated Assessment of the Flow of Foreign Fighters into Syria and Iraq, (2015), P15, Retrieved from http://www.jstor.com/stable/resrep10784.7 , Accessed 22-6-2021.

Shah , Hijab, Melissa Dalton, The Evolution of Tunisia's Military and the Role of Foreign Security Sector Assistance, *Carnegie Middle East Center*, (April 2020), P5, Retrieved from https://carnegie-mec.org/2020/04/29/evolution-of-tunisia-s-military-and-role-of-foreign-security-sector-assistance-pub-81602 , Accessed 18-6-2021.

Touzari Greenwood , Maja, Islamic State and al-Qaeda's Foreign Fighters, *Connections* , *Partnership for Peace Consortium of Defense Academies and Security Studies*, Vol. 16, No. 1, (Winter 2017), P87, Retrieved from https://www.jstor.org/stable/10.2307/26326473, Accessed 21-6-2021.

Taylor , Graham, *The New Political Sociology: Power, Ideology and Identity in the Age of Complexity,* UK, Palgrave MacMillan, , (2010), Pp1-30.

United Nations Office of Counter Terrorism (UNCCT), Children Affected By The Foreign Fighters Phenomenon: Ensuring A Child Rights Based Approach, (2018), P9, Retrieved from https://www.un.org/counterterrorism/handbook-children-affected-foreign-fighter-phenomenon-ensuring-child-rights-based-approach , Accessed 21-6-2021.

Veron , Pauline, Tunisia: Possibilities for reform and implementation of migrant reception and protection, ecdpm Country Report Tunisia, (November 2020),P4, Retrieved from https://ecdpm.org/wp-content/uploads/Tunisia-Possibilities-Reform-Implementation-Migrant-Reception-Protection-ECDPM-study-November-2020.pdf , Accessed 20-6-2021.

Y. ZELIN, AARON, Tunisian Foreign Fighters in Iraq and Syria, *The Washington Institute for Near East Policy*, (2018), PN55.

Y. Zelin, Aaron, Jacob Walles, Tunisia's Foreign Fighters, *The Washington Institute for Near East Policy*, (December 2018), P8.

---

[1] Ahmed Nadhif, Return of Tunisian Fighters From Hotbeds of Tension: Repercussions and Challenges, **Emirates Policy Center**, (May, 2021), P20, Retrieved from https://epc.ae/topic/return-of-tunisian-fighters-from-hotbeds-of-tension-repercussions-and-challenges , Accessed 31-5-2021.

[٢] طارق العلي، المقاتلون الأجانب في الشرق الأوسط: جدل الاستقطاب والتوظيف، **معهد العالم للدراسات**، (٢٠١٨)، ص٢، متاح على الرابط www.alaalm.org، تاريخ الاطلاع ٧-٧-٢٠٢١.

[3] United Nations Office of Counter Terrorism (UNCCT), Children Affected By The Foreign Fighters Phenomenon: Ensuring A Child Rights Based Approach, (2018), P9, Retrieved from https://www.un.org/counterterrorism/handbook-children-affected-foreign-fighter-phenomenon-ensuring-child-rights-based-approach , Accessed 21-6-2021.

[٤] راندي بوروم، روبرت فين، معضلة الاستتابة: الملامح السيكولوجية لشخصية المقاتل الأجنبي في الصراعات، (محرر: أمل أحمد)، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، (أكتوبر ٢٠١٦)، ص١، متاح على الرابط http://futureuae.com، تاريخ الاطلاع ٦-٧-٢٠٢١.

[5] Mohamed Abdel Jelil, and Others, Unemployment and Violent Extremism Evidence from Daesh Foreign Recruits, World Bank Group, Development Research Group & Middle East and North Africa Region Office of the Chief Economist, (March 2018), P3, Retrieved from https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/29561 , Accessed 21-6-2021.

[6] Alex P. Schmid, Foreign (Terrorist) Fighter Estimates:: Conceptual and Data Issues, **International Centre for Counter-Terrorism**, (2015), P2, Retrieved from http://www.jstor.com/stable/resrep17478 , Acccessed 6-6-2021.

[7] Soufan Group, Foreign Fighters: The Numbers by Region, An Updated Assessment of the Flow of Foreign Fighters into Syria and Iraq, (2015), P15, Retrieved from http://www.jstor.com/stable/resrep10784.7 , Accessed 22-6-2021.

[8] Hardin Lang, Muath Al Wari, The Flow of Foreign Fighters to the Islamic State Assessing the Challenge and the Response, Center of American Progress, (March 2016), P4, Retrieved from WWW.AMERICANPROGRESS.ORG , Accessed 10-6-2021.

[9] Graham Taylor, **The New Political Sociology: Power, Ideology and Identity in the Age of Complexity,** UK, Palgrave MacMillan, (2010), Pp1-30.

[١٠] أسمهان الشعبوني، أبناؤكم في خدمتكم: دعاة تونس إلى الجهاد حفر في انتشار الجهادية بعد ٢٠١١، (يوليو ٢٠٢٠)، ص١، متاح على الرابط: https://jabalqaf.wordpress.com/author/jabalqaf/ ، تاريخ الاطلاع ١٧-٦-٢٠٢١.

[١١] هارون زيلين، روكميني كالياشي، "مبشرو الجهاد التونسيون"، **معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى**، (فبراير ٢٠٢٠)، ص٢، متاح على الرابط: https://alghad.com/%D9%85%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%86، تاريخ الاطلاع ١٦-٦-٢٠٢١.

[12] Djallil Lounnas, , The Tunisian Jihad Between Al Qaeda and ISIS, *Middle East Policy Council*, Vol. XXVI, No. 1. (2019), P6.

[13] Egmont Institute, Comparing policies on returning foreign terrorist fighters in Egypt, (2019), P17, Retrieved from http://www.EgmontInstitute.com , Accessed 21-6-2021.

Morocco and Tunisia, *Report*, Retrieved from http://www.jstor.com/stable/resrep21453.7 , Accessed 10-6-2021.

[14] Hijab Shah, Melissa Dalton, The Evolution of Tunisia's Military and the Role of Foreign Security Sector Assistance, *Carnegie Middle East Center*, (April 2020), P5, Retrieved from https://carnegie-mec.org/2020/04/29/evolution-of-tunisia-s-military-and-role-of-foreign-security-sector-assistance-pub-81602 , Accessed 18-6-2021.

[١٥] هارون زيلين، مايكل فرانكن، المقاتلون الأجانب في ليبيا: التداعيات على أفريقيا وأوروبا، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، (٢٠٢١)، ص١، متاح على https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almqatlwn-alajanb-fy-lybya-altdayat-ly-afryqya-wawrwba ، تاريخ الاطلاع ١٦-٦-٢٠٢١.

[16] Alex P. Schmid, Judith Tinnes, Foreign (Terrorist) Fighters with IS: A European Perspective, International Centre for Counter-Terrorism, (2015), P45, Retrieved from https://www.jstor.org/stable/resrep29430 , Accessed 21-62021.

[17] Zachary C. Kimble, Returning Foreign Fighters To Tunisia and Libya After The Conflict in Iraq and Syria, *(Master Thesis)*, Naval Postgraduate School, California, (2018), P37.

[١٨] ترجع جذور هذه الحركة في تونس إلى عام ١٩٧٢، حيث تم انشاء الجماعة الإسلامية في تونس بقيادة راشد الغنوشي، وبدأت هذه الجماعة عملها في الدعوة بشكل غير رسمي، وغيرت اسمها عام ١٩٨١ إلى حركة الاتجاه الإسلامي، وحاولت هذه الحركة إنشاء حزب سياسي لها إلا أن السلطات التونسية لم تسمح بذلك واعتقلت مؤسسيها، وفي عام ١٩٨٩ غيرت الحركة اسمها إلى حركة النهضة، ثم تحولت إلى حزب بعد الثورة عام ٢٠١١.

[١٩] أسامة صالح، الاقتراب الحذر:| هل تعيد الحركات الإسلامية الصاعدة هيكلة "الدولة العربية"؟، تحولات استراتيجية، (مايو ٢٠١٢)، ص٢، متاح على http://www.siyassa.org.eg/News/2369.aspx ، تاريخ الاطلاع ٢١-٦-٢٠٢١.

[20] Imene Ajala, Tunisian terrorist fighters: a grassroots perspective, *University of Wollongong in Dubai*, (2019), P2, Retrieved from https://ro.uow.edu.au/cgi/viewcontent.cgi?article=2084&context=dubaipapers , Accessed 21-6-2021.

[21] Mary Catherine Cook, From Jasmine to Jihad How Disappointment With Democracy Can Create Foreign Fighters, (Doctoral Thesis), (April 2018), P15, Retrieved from https://www.vanderbilt.edu/political-science/undergraduate/leiserson-award-paper-2017.pdf , Accessed 20-6-2021.

[22] AARON Y. ZELIN, Tunisian Foreign Fighters in Iraq and Syria, *The Washington Institute for Near East Policy*, (2018), PN55, Retrieved from https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/tunisian-foreign-fighters-iraq-and-syria , Accessed 2-6-2021.

[23] Nat Rosenblatt, The Fighters: All Jihad is Local, New America, (2016), Retrieved from http://www.jstor.com/stable/resrep10467.6 , Accessed 21-6-2021, P8.

[24] Center for Insights in Survey Research, Understanding Local Drivers of Violent Extremism in Tunisia, International Republican Institute, , (Winter 2017), Pp 8-10, Retrieved from www.IRI.org , Accessed 20-6-2021.

[25] Daniel Byman, Jeremy Shapiro, The Threat of Terrorism from Western Foreign Fighters in Syria and Iraq, Foreign Policy At Brookings, Number 34, (November 2014), P1, Retrieved from https://www.brookings.edu/research/be-afraid-be-a-little-afraid-the-threat-of-terrorism-from-western-foreign-fighters-in-syria-and-iraq/ , Accessed 22-6-2021.

[26] Meirav Mishali-Ram , Jonathan Fox, Is governmental and societal discrimination against Muslim minorities behind foreign fighters in Syria and Iraq?, Journal of Peace Research, (2021), P 1-14, Retrieved from http://journals.sagepub.com/home/jpr , Accessed 20-6-2021.

[27] Center for Insights in Survey Research, Opcit.

[٢٨] هارون ي. زيلين، حركة الجهاد التونسية بعد عشر سنوات على العفو عن السجناء، **معهد واشنطن**، (٩ فبراير ٢٠٢١)، متاح على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/hrkt-aljhad-altwnsyt-bd-shr-snwat-ly-alfw-n-alsjna ، تاريخ الاطلاع ٢١-٦-٢٠٢١.

[29] AARON Y. ZELIN, Opcit.

[٣٠] هارون ي زيلين، اعتداء مانشستر يسلط الضوء على المقاتلين الأجانب في ليبيا، **معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى**، (٢٤ مايو ٢٠١٧)، ص٣، متاح على الرابط https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/atda-manshstr-yslwt-aldw-ly-almqatlyn-alajanb-fy-lybya ، تاريخ الاطلاع ٧-٧-٢٠٢١.

[31] Mary Catherine Cook, OPcit, P16.

[32] Anouar Boukhars, The Potential Jihadi Windfall from the Militarization of Tunisia's Border Region with Libya, CTC Sentinel, , (January 2018), P4, Retrieved from https://carnegieendowment.org/2018/01/26/potential-jihadi-windfall-from-militarization-of-tunisia-s-border-region-with-libya-pub-75365 , Accessed 21-6-2021.

[33] AARON Y. ZELIN, Opcit.

[34] Francesco Marone, Lorenzo Vidino, Destination Jihad:: Italy's Foreign Fighters, *International Centre for Counter-Terrorism*, (2019), P19, Retrieved from http://www.jstor.com/stable/resrep19628 , Accessed 22-6-2021.

[35] Zachary C. Kimble, Opcit.

[٣٦] مجلس الأمن، أنصار الشريعة في تونس، **الأمم المتحدة**، (٢٠١٥)، ص١، متاح على https://www.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/1267/aq_sanctions_list/summaries/entity/ansar-al-shari%E2%80%99a-in-tunisia-%28aas-t%29 ، تاريخ الاطلاع ٢١-٦-٢٠٢١.

[37] David Sterman, Nat Rosen blat, All Jihad Is Local ISIS in North Africa and the Arabian Peninsula, (April 2018), *New America*, Retrieved from http://newamerica.org/our-story , Accessed 21-6-2021.

[38] AARON Y. ZELIN, Opcit.

[٣٩] كيم كراجين، ميليسا إيه برادلي، إيريك روبنسون، بأول إس شتاينبيرج، ما هي العوامل التي تدفع الشباب إلى رفض التطرف العنيف، **مؤسسة راند**، (٢٠١٥)، ص ١٨، متاح على الرابط http://www.rand.org، تاريخ الاطلاع ٦-٧-٢٠٢١.

[40] AARON Y. ZELIN, Opcit.

[٤١] هند عثمان أبو الغيط، الموقف التركي من الإرهاب الدولي بالتطبيق على حالة داعش، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، (٢٠١٧)، ص٢٦.

[42] Kim Cragin, The Challenge of Foreign Fighter Returnees, **Journal of Contemporary Criminal Justice**, Vol. 33(3), (2017), P279, Retrieved from www.sagepub.com/journalsPermissions.nav , Accessed 21-6-2021.

[43] Nate Rosenblatt, A Caliphate That Gathered: Addressing The Challenge of Foreign Fighter Hubs, The **Washington Institute For Near East Policy**, (April 2021), No. 104, P2, Retrieved from http://www.washingtoninstitute.org , Accessed 7-7-2021.

[44] AARON Y. ZELIN, Opcit.

[45] Thomas Renard, Returnees in The Maghreb: Comparing Policies on Returning Foreign Terrorist Fighters in Egypt, Morocco and Tunisia, Konrad Adenauer Stiftung, (April 2019), P5, Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/340477287_RETURNEES_IN_THE_MAGHREB_COMPARING_POLICIES_ON_RETURNING_FOREIGN_TERRORIST_FIGHTERS_IN_EGYPT_MOROCCO_AND_TUNISIA_THOMAS_RENARD_editor_Table_of_Contents , Accessed 10-6-2021.

[٤٦] هارون ي. زيلين، الجهادية التونسية بعد مرور خمس سنوات على «أنصار الشريعة»، **معهد واشنطن**، (١٦ سبتمبر ٢٠١٨)، متاح على ، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aljhadyt-altwnsyt-bd-mrwr-khms-snwat-ly-ansar-alshryt تاريخ الاطلاع ٢١-٦-٢٠٢١.

[47] Thomas Renard, Opcit, P6.

[٤٨] هارون زيلين، "التونسيون في الجهاد العراقي وكيف مهد ذلك الطريق أمام الجهاد السوري"، **معهد واشنطن**، (يناير، ٢٠٢١)، ص٣، متاح على https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/altwnsywn-fy-aljhad-alraqy-wkyf-mhd-dhlk-altryq-amam-aljhad-alswry ، تاريخ الاطلاع، ١٥-٦-٢٠٢١.

[49] Hasnaa El Jamali and Laurent Vinatier, There and Back Trajectories of North African Foreign Fighters in Syria, *Security Assessment in North Africa Issue Brief*, No 3, , (July 2015), P15, Retrieved from http://www.smallarmssurvey.org/sana , Accessed 10-6-2021.

[50] Almakan Orozobekova, The Mobilization and Recruitment of Foreign Fighters: The Case of Islamic State, 2012–2014, *ConnectionsPartnership for Peace Consortium of Defense Academies and Security Studies Institutes*, Vol. 15, No. 3 (Summer 2016), pp. 83-100, Retrieved from https://www.jstor.org/stable/10.2307/26326453 , Accessed 22-6-2021.

[٥١] نيت روزنبلات، ناورين تشودري فينك، المقاتلون الأجانب والسياسة الأمريكية: تعقب مراكز التجنيد لوقف التدفق، **معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى**، (أبريل ٢٠٢١)، ص٧، متاح على الرابط http://www.washingtoninstitute.org، تاريخ الاطلاع ٦-٧-٢٠٢١.

[52] Natasha Quek and Syed Huzaifah Bin Othman Alkaff, Analysis of the Tunisian Foreign Terrorist Fighters Phenomenon, Counter Terrorist Trends and Analyses , Vol. 11, No. 5, (May 2019), P4, Retrieved from https://www.jstor.org/stable/10.2307/26631539 , Accessed 10-6-2021.

[53] Djallil Lounnas, Opcit, P16-17.

[٥٤] محمد جمعة، عودة المقاتلين الأجانب من سوريا والعراق: حجم الظاهرة والتداعيات الأمنية، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، (فبراير ٢٠١٧)، ص٨، متاح على الرابط http://acpss.ahram.org، تاريخ الاطلاع ٦-٧-٢٠٢١.

[55] John J. Tani Jr, Black Flags of Their Fathers The Islamic State's Returning Foreign Fighter Youths and The Implications For US Domestic Security, *Naval Postgraduate School*, (December 2017), P23, Retrieved from https://calhoun.nps.edu/handle/10945/56820 , Accessed 22-6-2021.

[56] Barbara Stadlbauer, Youth – The phenomenon of returning foreign terrorist fighters and its challenges, (2014), P9, Retrieved from http://f3magazine.unicri.it/?p=1873 , Accessed 17-6-2021.

[57] Egmont Institute, Opcit.

[58] Mehdi Lahlou, Georges Fahmi, Radicalization and Resilience Case Study: Tunisia, *GREASE*, (September 2020), P3, Retrieved from http://grease.eui.eu , Accessed 10-6-2021.

[59] Fabien Merz, The Next Steps of North Africa's Foreign Fighters, CSS Analyses in Security Policy, N0. 222, (March 2018), P1, Retrieved from www.css.ethz.ch/en/publications/css-analyses-in-security-policy , Accessed 17-6-2021.

[60] Natasha Quek and Syed Huzaifah Bin Othman Alkaff, Opcit, P4.

[61] Aaron Y. Zelin, Jacob Walles, Tunisia's Foreign Fighters, *The Washington Institute for Near East Policy*, (December 2018), P8.

[62] Lola Aliaga and Kloé Tricot O'Farrell, Counter-Terror in Tunisia: A Road Paved With Good Intentions?, *Saver World*, (2017), P19, Retrieved from https://www.saferworld.org.uk/long-reads/counter-terror-in-tunisia-a-road-paved-with-good-intentions , Accessed 21-6-2021.

[63] Gilles De Kerchove, EU- Tunisia Cooperation on Security and Counter Terrorism, *IEMED*, (2018), P10, Retrieved from www.iemed.org , Accessed 17-6-2021.

[64] Djallil Lounnas, Jihadists Groups in North Africa and The Sahel: Between Disintegration, Reconfiguration, and ReSilience, Middle East and North Africa Regional Architecture, No 16, , (October 2018), P9, Retrieved from https://www.cidob.org/en/publications/publication_series/project_papers/menara_papers/working_papers/jihadist_groups_in_north_africa_and_the_sahel_between_disintegration_reconfiguration_and_resilience , Accessed 10-6-2021.

[65] Fatafta, M, Beyond Closing Mosques and Shutting Down Facebook Pages: How Tunisia Can Address the Threat of Online and Offline Terrorist Recruitment. (DGAP kompakt, 24*), Berlin: Forschungsinstitut der Deutschen Gesellschaft für Auswärtige Politik e.V.*, (2016), P3, Retrieved from https://nbn-resolving.org/urn:nbn:de:0168-ssoar-54352-8 , Accessed 12-6-2021.

[٦٦] كمال بن يونس، العكروت: إخفاق الحكومات سبب استفحال التطرف، **الشرق الأوسط**، (إبريل ٢٠١٩)، متاح على الرابط http://aawsat.com، تاريخ الاطلاع ٦-٧-٢٠٢١.

[67] Fatafta M, Opcit.

[68] Tatiana Arevalo, Mia Cleary, Jennifer Rivera, and Others, Impact Analysis: The Challenges Foreign Fighters Present to The Security of States in North Africa and The Sahel, *FIU Diplomacy Lab*, (December 2019), P4.

[69] Thomas Renard, Opcit, P6.

[٧٠] أندرو مكدونيل ، مقاربة مجتمعية لإعادة تأهيل الجهاديين في تونس، مركز كارنيغي لسياسات الشرف الأدنى، (سبتمبر ٢٠١٨)، ص٢، متاح على https://carnegieendowment.org/sada/77359 ، تاريخ الاطلاع ٢١-٦-٢٠٢١.

[٧١] تشارلز ليستر، المقاتلون الأجانب العائدون: تجريمهم أم إعادة دمجهم، مركز بروكنجز الدوحة، (أغسطس ٢٠١٥)، ص٩، متاح على http://www.brookings.edu/doha ، تاريخ الاطلاع ١٨-٦-٢٠٢١.

[٧٢] بريان مايكل جنكينز، عندما يسير الجهاديون عائدون إلى أوطانهم: التهديد الإرهابي الذي يشكله المقاتلون الغربيون العائدون من سوريا والعراق، **مؤسسة راند**، (٢٠١٤)، ص١٩، متاح على www.rand.org ، تاريخ الاطلاع ١٦-٦-٢٠٢١.

[٧٣] تشارلز ليستر، **مرجع سبق ذكره**.

[74] Arsla Jawaid, From Foreign Fighters to Returners The Challenges of Rehabilitation and Reintegration Policies, *Journal of Peace Building and Developmen*t, Vol 12, No 2, (2017), P18, Retrieved from https://doi.org/10.1080/15423166.2017.1323660 , Accessed 21-6-2021.

[75] Nona Reuter, Guidelines for Addressing the Threats and Challenges of "Foreign Terrorist Fighters" within a Human Rights Framework, *the OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR)*, (2018), P7, Retrieved from www.osce.org/odihr , Accessed 17-6-2021.

[76] Ahmed Nadhif, Opcit, P1.

[٧٧] مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، واقع صعب: كيف يعكس الأطفال القصر في بؤر التوتر تفاعلات الإقليم، (٣ يونيو ٢٠١٩)، ص٣، مناح على https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4780/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%B5%D8%B9%D8%A8-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D8%B9%D9%83%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8F%D8%B5%D9%91%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D8%A4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AA%D8%B1-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85 ، تاريخ الاطلاع ٢٢-٦-٢٠٢١.

[٧٨] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دليل بشأن الأطفال الذين تجندهم وتستغلهم الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة: دور نظام العدالة، الأمم المتحدة، فيينا، (٢٠١٨)، ص١٠٦، متاح على https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/Child-Victims/Handbook_on_Children_Recruited_and_Exploited_by_Terrorist_and_Violent_Extremist_Groups_the_Role_of_the_Justice_System.A.pdf ، تاريخ الاطلاع ٢٢-٦-٢٠٢١.

[٧٩] المرجع السابق، ص١٢١-١٢٧.

[٨٠] المرجع السابق، ص١٢١-١٢٧.

[81] Lydia Khalil , Rodger Shanahan, Foreign fighters in Syria and Iraq:: The day after, Lowy Institute for International Policy, (2016), P3, Retrieved from http://www.jstor.com/stable/resrep10145 , Accessed 21-6-2021.

[82] Daniel L. Byman, Frustrated foreign fighters, *Brookings*, (July 2017), P4, Retrieved from https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2017/07/13/frustrated-foreign-fighters/ , Accessed 21-6-2021.

[83] Lydia Khalil, OPcit, P3.

[84] Maja Touzari Greenwood, Islamic State and al-Qaeda's Foreign Fighters, *Connections , Partnership for Peace Consortium of Defense Academies and Security Studies*, Vol. 16, No. 1, (Winter 2017), P87, Retrieved from https://www.jstor.org/stable/10.2307/26326473, Accessed 21-6-2021.

[٨٥] المرجع السابق، ص ١٦-١٧.

[٨٦]: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المقاتلون الإرهابيون الأجانب: دليل لمعاهد التدريب القضائي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فيينا،(٢٠٢١)، ص٢٢، متاح على https://www.unodc.org/pdf/terrorism/FTFs_manaul_final_version_09.04.2021_AR.pdf ، تاريخ الاطلاع ١٠-٦-٢٠٢١.

[٨٧] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مرجع سبق ذكره، ص٢٥.

[88] Alastair Reed, Johanna Pohl, Marjolein Jegerings, The Four Dimensions of the Foreign Fighter Threat: Making Sense of an Evolving Phenomenon, *International Center for Counter Terrorism*, (June 2017), P3, Retrieved from https://icct.nl/app/uploads/2017/06/ICCT-Reed-Pohl-The-Four-Dimensions-of-the-Foreign-Fighters-Threat-June-2017.pdf , Accessed 12-6-2021.

[89] InsurgenciesChelsea Daymon, Jeanine de Roy van Zuijdewijn, David MaletRESOLVE, Career Foreign Fighters: Expertise Transmission Across Insurgencies, *Resolve Network*, (April, 2020), P34, Retrieved from https://doi.org/10.37805/ogrr2020.1.cff , Accessed 22-6-2021.

[90] Zachary C. Kimble, Opcit, P6.

[91] Pauline Veron, Tunisia: Possibilities for reform and implementation of migrant reception and protection, ecdpm Country Report Tunisia, (November 2020),P4, Retrieved from https://ecdpm.org/wp-content/uploads/Tunisia-Possibilities-Reform-Implementation-Migrant-Reception-Protection-ECDPM-study-November-2020.pdf , Accessed 20-6-2021.

[٩٢] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مرجع سبق ذكره، ص٢٧.

[93] Ahmed Nadif, Opcit, P2.

[٩٤] محمد جمعة، مرجع سبق ذكره، ص٧.

[٩٥] جورج فهمي, حمزة المؤدّب، سوق الجهاد: التطرّف في تونس، مركز كارنيغي لسياسات الشرق الأدنى، (١٦ أكتوبر ٢٠١٥)، ص١، متاح على https://carnegie-mec.org/2015/10/16/ar-pub-61626 ، تاريخ الاطلاع ٢١-٦-٢٠٢١.

[٩٦] مجموعة الأزمات الدولية، الجهادية في تونس تهديد متضائل، **مجموعة الأزمات الدولية**، (٤ يونيو ٢٠٢١)، ص٢، متاح على الرابط https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/north-africa/tunisia/jihadisme-en-tunisie-eviter-la-recrudescence-des-violences ، تاريخ الاطلاع ٧-٧-٢٠٢١.